العلاقات العراقية – الأمريكية: من إدارة الأزمات إلى بناء المصالح

رؤية استشرافية على ضوء زيارة رئيس الوزراء إلى واشنطن

قاعة ملتقى بحر العلوم للحوار_بغداد_السبت ٤ تموز ٢٠٢٦

الملخص التنفيذي لندوة: "العلاقات العراقية – الأمريكية: من إدارة الأزمات إلى بناء المصالح"

ملتقى بحر العلوم للحوار – ٤ تموز ٢٠٢٦

١. الإطار العام والهدف من الندوة

عُقدت هذه الندوة الاستشرافية بمشاركة رسمية وأكاديمية رفيعة المستوى شملت المتحدث الرسمي باسم الحكومة العراقية (**د. حيدر العبودي**)، وسفراء من وزارة الخارجية، ونخبة من الباحثين والمحللين من بغداد، وأربيل، وواشنطن وكانت بإدارة السيد هاشم بحر العلوم. هدفت الندوة إلى إجراء عصف ذهني لتقديم رؤية استشرافية ووضع أوراق قوة وتفاوض بين يدي رئيس مجلس الوزراء العراقي، (**السيد علي فالح الزيدي**) تمهيداً لزيارته المرتقبة إلى واشنطن في منتصف شهر تموز الجاري، للقاء الرئيس الأمريكي (**دونالد ترامب**).

٢. محاور النقاش الرئيسية والأفكار المطروحة

أولاً: مداخلة السيدة باربرا ليف (مساعدة وزير الخارجية الأمريكي الأسبق لشؤون الشرق الأدنى)

قدمت رؤية عن إطار العلاقة بين العراق والولايات المتحدة مستندة الى ركيزتين:

١. **ركيزة العلاقة الثنائية:** أكدت أن الوجود العسكري الأمريكي لم يعد الأساس الوحيد للعلاقة. ودعت إلى ضرورة بناء الأبعاد الاقتصادية، التجارية، الثقافية، والتكنولوجية لتحقيق المنفعة المتبادلة ومنح العلاقة زخماً واستدامة عبر تعاقب الإدارات (الجمهورية والديمقراطية).

٢. **ركيزة انخراط العراق الإقليمي:** أشارت إلى أن الشرق الأوسط يمر بمرحلة إعادة تشكل عميقة نتيجة أحداث ٧ أكتوبر، وحرب غزة، والمواجهات الإسرائيلية-الإيرانية، والتحولات الأخيرة في سوريا ولبنان. ودعت العراق إلى ضرورة الاندماج الإيجابي اقتصادياً والتعاون مع واشنطن والشركاء الإقليميين (الخليج وتركيا) لدعم الاستقرار والتعافي الاقتصادي في سوريا ولبنان بما يخدم مصالح العراق الوطنية.

ثانياً: الرؤية والموقف الحكومي العراقي (د. حيدر العبودي، المتحدث الرسمي باسم الحكومة العراقية)

- **العقيدة الاقتصادية:** تبني الحكومة الحالية عقيدة اقتصادية واضحة تحتكم للمصالح الوطنية العليا بعيداً عن الأيديولوجيات المسبقة، مستفيدة من المتغير الجيوسياسي لترميم العلاقات الإقليمية والدولية.
- **إنهاء ملف التحالف الدولي:** أكد أن التزام التحالف الدولي في العراق سينتهي رسمياً في **٣٠ أيلول ٢٠٢٦**، وسيُعقد في اليوم نفسه "مؤتمر السيادة الوطني" برعاية رئيس الوزراء، مشدداً على الرفض القاطع لتمديد وجود القوات ولو ليوم واحد، وموضحاً أن إنهاء الوجود العسكري يسحب المبرر لامتلاك أي سلاح غير منظم خارج سلطة الدولة.

- **الدعم الاستثنائي وحظر السلاح:** أشار إلى أن رئيس الوزراء نال دعماً أمريكياً من أعلى المستويات (من الرئيس ترامب نفسه بمجرد إعلان ترشيحه وقبل تصويت البرلمان). وتعمل الحكومة بجدية وحزم على ملف حصر السلاح بيد الدولة لتهيئة بيئة استثمارية آمنة لشراكة اقتصادية تطمح للوصول بسقف "صندوق التنمية" إلى ٤٠٠ مليار دولار بدعم خليجي.

ثالثاً: التحديات الجيوسياسية وأوراق التفاوض

- **احتكار القرار والسلاح:** أجمع الخبراء على أن واشنطن تضع "ملف الفصائل المسلحة" ومنظومة الالتفاف على العقوبات وتهريب الأموال كمؤشر أساسي ومسبق لتحديد طبيعة توجه العراق الاستراتيجي. التحدي الأكبر أمام رئيس الوزراء هو إثبات قدرة الدولة على "احتكار القرار السياسي والأمني" وحصر السلاح، لخلق بيئة آمنة جاذبة للشركات الأمريكية الكبرى (خارج قطاع النفط) كالفنادق والسياحة والخدمات.
- **تنويع مسارات الطاقة والممرات البديلة:** لفت المشاركون الانتباه إلى أن مشاريع ممرات الطاقة الدولية الحالية (مثل ممر الهند-الشرق الأوسط-أوروبا IMEC) ومشاريع أخرى تستثني العراق بعد أزمة مضيق هرمز. ودعا إلى ضرورة التركيز على مشروع "طريق التنمية" واستعادة الثقة مع الخليج، وإعادة صياغة ملفات الطاقة والاتفاقيات مع تركيا (خط جيهان)، والبحث عن خزانات بديلة في الفجيرة أو باكستان لضمان تدفق النفط.
- **المؤسساتية والاتفاقيات:** اقترح المشاركون أن يتسلح رئيس الوزراء بوثيقتين رسميتين أثناء التفاوض: (استراتيجية الأمن القومي العراقي ٢٠٢٥-٢٠٣٠) و(اتفاقية الإطار الاستراتيجي لعام ٢٠٠٨ بلجانها الأربع)، لضمان الانتقال المؤسسي للعلاقة وعدم ربطها بالأشخاص أو الخضوع لرغبات اللوبيات المتغيرة في واشنطن.

رابعاً: المتغيرات الوطنية الداخلية وأوراق القوة: أوضح المشاركون أن رئيس الوزراء يذهب إلى واشنطن مدعوماً بثلاثة متغيرات داخلية غير مسبوقة تمثل أوراق قوة تفاوضية:

١. وجود إجماع وطني واسع وشامل على إدانة الإرهاب ورفضه.

٢. دعم شعبي كاسح وجريء لحملة مكافحة الفساد.

٣. تنامي قناعة وطنية من إقليم كردستان إلى الجنوب بأهمية الدولة القوية بمؤسساتها.

٣. الأفكار والتوصيات التي نتجت عن مداخلات المشاركين:

أولاً: السيادة الوطنية، احتكار السلاح، والملف الأمني

- ضرورة إثبات قدرة الحكومة على "احتكار قرارها الأمني والسياسي" وحصر السلاح بيد مؤسسات الدولة والقائد العام للقوات المسلحة حصراً وعلناً.
- الالتزام التام من الجانبين العراقي والأمريكي بالتاريخ المحدد (٣٠ أيلول ٢٠٢٦) كأجل نهائي لالتزام التحالف الدولي، وعقد "مؤتمر السيادة الوطني" في اليوم نفسه لإنهاء أي وجود للسلاح غير المنظم.

- استمرار وتطوير التعاون الأمني مع واشنطن (كخيار استراتيجي أفضل للعراق) في ملفات التسليح، الدفاع الجوي، حروب المسيّرات، الأمن السيبراني، وحماية المعلومات لمواجهة محاولات داعش إعادة بناء قدراته في سوريا.
- التركيز على التعاون المشترك في إدارة وتأمين ملف معتقلي تنظيم داعش في العراق (البالغ عددهم ٥٧٠٤ معتقلاً).
- ضرورة وضع حد نهائي لاستهداف البعثات وحوادث الاختطاف لخلق بيئة آمنة حقيقية.

ثانياً: الاقتصاد، الطاقة، والمشاريع الاستراتيجية الكبرى

- الانتقال بالاستثمار الأمريكي من قطاع النفط (ذي الأثر الشعبي المحدود) إلى قطاعات حيوية تمس حياة المواطنين كالسياحة، والفنادق، والخدمات، والقطاعات الإنتاجية لتأسيس صلات إنسانية مستدامة.
- التركيز على مشروع "طريق التنمية" كمسار عراقي بديل للمشاريع الدولية التي استثنت العراق بعد أزمة مضيق هرمز (مثل ممر الهند-أوروبا IMEC ومشروع I2U2، واستعادة ثقة دول الخليج لجذب استثماراتها لهذا المشروع.
- تفعيل مشاريع الطاقة الاستراتيجية كخط (البصرة - العقبة)، وخط بانياس، وخط ينبع، وتجديد الاتفاقية المنتهية مع الجانب التركي بشأن خط جيهان.
- إبرام اتفاقيات تفضيلية مع باكستان أو دولة الإمارات (الفجيرة) لتأمين خزين نفطي استراتيجي للعراق في حال حدوث اضطرابات في مضيق هرمز لضمان تدفق الصادرات.
- صياغة الشراكة بين العراق والولايات المتحدة الامريكية في صورة مشاريع كبرى ملموسة، مثل "صندوق التنمية" الذي تطمح الحكومة للوصول بسقفه إلى ٤٠٠ مليار دولار بدعم خليجي.

ثالثاً: مأسسة العلاقة الثنائية وبناء أوراق التفاوض (التحضير للزيارة)

- أن يستند رئيس الوزراء في تفاوضه في واشنطن إلى وثيقتين رسميتين مكتوبتين: (استراتيجية الأمن القومي العراقي ٢٠٢٥–٢٠٣٠) و(اتفاقية الإطار الاستراتيجي لعام ٢٠٠٨) بلجانها الأربع (السياسية، العسكرية، الاقتصادية، والثقافية/البيئية).
- توسيع أطر التفاوض بين البلدين لتشمل وزارة الخارجية ومستشارية الأمن القومي وسائر المؤسسات، وإناطة الملف بعناصر ذات كفاءة بعيداً عن المحاصصة الحزبية.
- وضع آلية تفاوض ومتابعة دقيقة ومستمرة "لما بعد الزيارة" لتلافي الأخطاء السابقة وضمان عدم ضياع الفرص والاتفاقيات وعقود الشركات.
- بناء الملفات والاتفاقات مباشرة عبر الحوار المباشر مع "مبعوثي الرئيس ترامب" لكونها القناة الأكثر تأثيراً في إدارته.

- تفعيل الشراكات بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية بين البلدين عبر إشراك الشركات الكبرى، ومراكز التفكير، ومؤسسات الطاقة، ومرافقة وفد حقيقي من رجال الأعمال والقطاع الخاص للزيارة.
- وضع خارطة طريق مشتركة لتخفيف أو رفع تحذيرات السفر الأمريكية المفروضة على العراق، لاستعادة ثقة الشركات والاستثمارات الأجنبية.

رابعاً: الدبلوماسية الإقليمية والتموضع الدولي للعراق

- صياغة مصالح العراق جغرافياً واقتصادياً مع المصالح الأمريكية في المنطقة (على غرار النماذج الإقليمية الناجحة كتركيا والسعودية).
- الاندماج الإيجابي والتعاون مع واشنطن والشركاء الإقليميين لدعم الاستقرار والتعافي الاقتصادي وتعزيز السيادة في سوريا ولبنان بعد التحولات الأخيرة، بما ينعكس إيجاباً على الأمن القومي العراقي.
- توظيف الأزمة والتحولات الراهنة في المنطقة لوضع العراق في السكة الصحيحة كعامل توازن إقليمي.

خامساً: دبلوماسية الشتات (الدياسبورا) والقوة الناعمة والدبلوماسية الثقافية

- تأسيس قاعدة بيانات تخصصية بإشراف الأمانة العامة لمجلس الوزراء للتشبيك الاستشاري مع النخب العراقية في (وادي السيليكون) وشركات الذكاء الاصطناعي لحماية عقود العراق التكنولوجية وضمان سيادته الرقمية.
- إطلاق صندوق استثماري مشترك بين الحكومة ورجال الأعمال المهاجرين لتمويل الشركات الناشئة في بغداد، لتقديم الإرشاد المعرفي والتقني لشباب الداخل إلى جانب رأس المال.
- تشكيل مجلس استشاري من نخب الجالية يرافق الوفود الحكومية، ويعمل كفريق تدقيق (قانوني، أمني، تقني)، ويمارس ضغطاً ناعماً (لوبي فكري عراقي) داخل مراكز القرار والولايات الأمريكية المؤثرة انتخابياً مثل ميشيغان.
- تفعيل "الدبلوماسية الثقافية" عبر مواكبة القرارات الاستراتيجية بقرار وتوجيه ثقافي وإعلامي يقنع المجتمع بالتوجهات الجديدة، والحد من النبرة السلبية وجلد الذات في وسائل الإعلام المحلية.

سادساً: الجبهة الداخلية والتمهيد السياسي للزيارة

- بدء الحلول من الداخل عبر إقامة حوار وطني مسبق بين قوى الإطار التنسيقي وسائر المكونات (شيعة وسنة وأكراد) للخروج برؤية وطنية موحدة حيال الملفات الاستراتيجية الكبرى.
- تقديم دعم وتفويض سياسي كامل من الكتل الحاكمة لخطوات رئيس الوزراء الجريئة (في مكافحة الفساد، وحصر السلاح، وإصلاح المنظومة الأمنية والمالية)، لمنح رئيس الوزراء أوراق قوة تفاوضية تعكس جبهة داخلية متماسكة قادرة على بناء التزامات تتجاوز عمر الحكومات الحالية.

تفاصيل الندوة: كلمة ترحيبية: السيد هاشم بحر العلوم

أرحب بكم جميعاً وأحييكم في ملتقى بحر العلوم للحوار، وأرحب بالدكتور **حيدر العبودي**، المتحدث الرسمي باسم الحكومة العراقية، وأرحب بمعالي الوزير، وأصحاب السعادة السفراء، والسيدات والسادة الحضور الكرام، كما أرحب بالمشاركين معنا من أربيل، وفي مقدمتهم الدكتورة **شهلا الكلي**، وأرحب أيضاً بالمشاركين من واشنطن، وفي مقدمتهم الدكتور **عقيل عباس** والدكتور **عباس كاظم**، اللذين تفضلا بالمشاركة معنا منذ ساعات الصباح الأولى.

نحاول من خلال هذه الندوة تقديم رؤية استشرافية في ضوء زيارة السيد رئيس مجلس الوزراء إلى واشنطن، وستنقسم الندوة إلى ثلاثة محاور، أما المحور الأول، الذي سنبدأ به الآن، فعنوانه: (العلاقات العراقية –الأمريكية: الانتقال من إدارة الأزمات إلى بناء المصالح).

في الماضي كانت العلاقات العراقية – الأمريكية مؤطرة بعدد من الأطر والاتفاقيات؛ فهناك إطار عام ٢٠٠٨، وإطار عام ٢٠١١، وإطار عام ٢٠١٥ المتعلق بمحاربة داعش، وهناك من يتحدث أيضاً عن مرحلة ٢٠١٩ وما بعدها، لكن مع زيارة السيد رئيس الوزراء إلى واشنطن، يبرز سؤال مهم: هل ما زالت هذه الأطر القديمة صالحة لبناء العلاقة بين العراق والولايات المتحدة في عام ٢٠٢٦؟ أم أننا بحاجة إلى إعادة تعريف إطار العلاقات العراقية – الأمريكية بما ينسجم مع المتغيرات الجديدة؟

ولإطلاق النقاش في هذا المحور، سنستمع أولاً إلى رأي من داخل واشنطن، كان من المفترض أنْ تكون السيدة باربرا ليف معنا اليوم، إلا أنَّ ظروفاً خاصة حالت دون مشاركتها المباشرة، لذلك استضفناها يوم أمس وسجلنا معها إجابات على أسئلة هذا المحور، والسيدة باربرا ليف هي مساعدة وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأدنى في عهد إدارة الرئيس جو بايدن.

مداخلة السيدة باربارا ليف (وزارة الخارجية الامريكية)

شكراً جزيلاً على دعوتي للتحدث إلى هذا الجمع المتميز، يسعدني أنْ أسترجع السنوات الثلاث والعشرين التي شاركت خلالها في متابعة العلاقات الأمريكية – العراقية، وأنْ أقدم بعض النصائح الصريحة والشخصية المستندة إلى الخبرة العملية وإلى ما أعرفه عن العراق وعن طبيعة هذه العلاقة. في البداية، أرى أنه من المهم التفكير في العلاقة الثنائية بين الولايات المتحدة والعراق في سياقها الحالي مع الإدارة الأمريكية الراهنة، ولكن في الوقت نفسه ينبغي النظر إليها ضمن إطار أوسع ومن زاويتين أساسيتين:

أولاً، إنَّ العلاقة الثنائية بين الولايات المتحدة والعراق أصبحت اليوم علاقة طويلة الأمد مع العراق الجديد الذي تشكل بعد عام ٢٠٠٣، ولذلك ينبغي النظر إليها عبر تعاقب الإدارات الأمريكية الجمهورية والديمقراطية على حد سواء، والسؤال: ما هي عناصر الاستمرارية في هذه العلاقة؟ عند التدقيق في ذلك نجد أنَّ التعاون الأمني والعسكري ظل عنصراً ثابتاً رغم كل التحديات، لكنه ليس العنصر الوحيد في العلاقة الثنائية.

ثانياً، من المهم اليوم أكثر من أي وقت مضى النظر إلى العراق في إطار محيطه الإقليمي الأوسع، والتفكير في كيفية اندماجه بصورة إيجابية ومنتجة في هذا الإقليم، ولا سيما من الناحية الاقتصادية، في السنوات الأولى بعد عام ٢٠٠٣، وفي ظل انشغال الولايات المتحدة بالعراق وأفغانستان، كانت هناك محاولات متواصلة لترسيخ العلاقة الثنائية في مجالات الاقتصاد والثقافة والتعليم والتواصل بين الشعوب، وعدم حصرها في الجانب الأمني فقط، لكن الواقع أنَّ التحديات الكثيرة التي واجهها العراق جعلت البعد الأمني يطغى على بقية أبعاد العلاقة، ومع ذلك، فإننا نشهد اليوم مرحلة مختلفة.

إنَّ الوجود العسكري الأمريكي لم يعد يشكل الأساس الوحيد للعلاقة بين البلدين، ومن ثم فإنَّ المسؤولية تقع على عاتق الجانبين للتفكير في كيفية بناء بقية عناصر العلاقة بما يحقق المنفعة المتبادلة للشعبين ويمنح هذه العلاقة زخماً واستدامة.

لقد كان بناء الأبعاد الاقتصادية والثقافية للعلاقة أمراً صعباً في الماضي، ويرجع ذلك جزئياً إلى أنَّ العديد من المبادرات لم تستمر أو واجهت عقبات داخل المؤسسات الحكومية العراقية.

أما الأمر الثاني، فهو السياق الإقليمي، فالمنطقة المحيطة بالعراق شهدت خلال السنوات الأخيرة تحولات جذرية غير مسبوقة، فمنذ أحداث السابع من أكتوبر، والحرب في غزة، والمواجهات العسكرية بين إسرائيل وإيران، ثم الحرب التي استمرت اثني عشر يوماً العام الماضي، وما تلاها من تطورات إقليمية، دخل الشرق الأوسط مرحلة إعادة تشكل واسعة، ولا يمكننا حتى الآن أنْ نعرف بدقة الشكل النهائي للنظام الإقليمي الذي سيتبلور نتيجة لهذه الأحداث، لكن الولايات المتحدة وشركاءها الرئيسيين، إلى جانب دول المنطقة نفسها، يملكون فرصة للمساهمة في صياغة هذا المستقبل، ومن المهم أيضاً مراقبة التطورات في سوريا ولبنان، وكيف يمكن لهذين البلدين أنْ ينتقلا نحو مزيد من الاستقرار والتعافي الاقتصادي وتحقيق تطلعات شعبيهما.

وفي هذا السياق، ينبغي التفكير بجدية في كيفية تعاون العراق والولايات المتحدة معاً، وكذلك مع الشركاء الإقليميين الآخرين، من أجل دعم الاستقرار والازدهار في المنطقة، لذلك فإنَّ البعد الإقليمي يجب أنْ يكون حاضراً بقوة في ذهن رئيس الوزراء العراقي خلال زيارته إلى واشنطن، وفي ذهن المسؤولين الأمريكيين الذين سيلتقيهم، سواء كان ذلك الرئيس الأمريكي أو أعضاء إدارته، فنحن نعيش لحظة تحول إقليمي عميق، وما شهدته سوريا ولبنان من تغيرات، وما تشهده المنطقة بصورة عامة، كلها تطورات تنعكس بصورة مباشرة على العراق.

وهناك بالفعل مخاطر وتحديات، ليس للعراق وحده بل للمنطقة بأسرها، لكن في المقابل توجد فرص كبيرة أيضاً، وهنا يمكن للعراق والولايات المتحدة، بالتعاون مع شركاء آخرين في المنطقة مثل دول الخليج وتركيا وغيرهما، أن يعملوا معاً لدعم الاستقرار الاقتصادي، وتعزيز سيادة لبنان الكاملة على أراضيه، ومساعدة سوريا على تحقيق الأمن والاستقرار والتعافي الاقتصادي، وكل هذه التطورات يمكن أنْ تنعكس إيجاباً على العراق نفسه وتدعم مصالحه الوطنية على المدى الطويل.

السيد هاشم بحر العلوم: مدير الجلسة

إذن، تضع باربرا ليف في مداخلتها ركيزتين أساسيتين لإطار العلاقة بين العراق والولايات المتحدة: الأولى: الركيزة التقليدية المتمثلة بالأمن، مع توسيعها لتشمل الاقتصاد والاستثمار والتكنولوجيا وعدم حصر العلاقة بالملف الأمني فقط، والثانية: مدى تفاعل العراق مع المتغيرات الإقليمية، ودوره في الترتيبات الجديدة التي تتشكل في المنطقة، ولا سيما ما يتعلق بسوريا ولبنان والعلاقات مع دول الخليج وتركيا.

سأطرح سؤالين، ثم نفتح باب النقاش والمداخلات، فالهدف من هذه الندوة هو العصف الذهني واستكشاف الأفكار، وليس مجرد الاستماع إلى محاضرات تقليدية، أبدأ بسؤالي للدكتور **عقيل عباس**، الباحث في الشأنين العراقي والأمريكي من واشنطن.

من الواضح أنَّ الأمن ما زال يشكل الركيزة الأساسية للعلاقات العراقية – الأمريكية منذ عام ٢٠٠٣ وحتى اليوم، لكن هناك رؤيتين مختلفتين لهذا الأمن: فواشنطن تنظر إليه بوصفه شرطاً أساسياً لأي تقدم في العلاقة، بينما ينظر إليه السيد رئيس الوزراء بوصفه وسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية، والاقتصاد بدوره يعزز السيادة ويحميها.

كيف يمكن للوفد العراقي أن يقنع واشنطن بالانتقال من مربع التعاون الأمني إلى مربع التعاون الاقتصادي، من دون أن تضع الولايات المتحدة شروطاً أمنية تقوض الطموحات الاقتصادية للحكومة العراقية؟

مداخلة الدكتور عقيل عباس

بشكل مختصر، أعتقد أنَّ العراق، وعلى الرغم من الآثار السلبية والمصاعب التي سببتها الحرب الأمريكية – الإيرانية الأخيرة، حصل على فرصة تاريخية لإعادة صياغة علاقته مع الولايات المتحدة، وإذا تحدثنا بصراحة، فإنَّ العلاقة العراقية – الأمريكية لم تكن جيدة خلال السنوات الماضية، وما زالت تعاني من مشكلات كبيرة، لكن هناك استعداداً حقيقياً لدى الطرفين لتحسينها.

يوجد انطباع أمريكي واضح بأنَّ العراق أصبح، إلى حد كبير، واقعاً تحت النفوذ الإيراني، وأنه يستخدم أحياناً لخدمة المصالح الإيرانية على حساب المصالح الأمريكية، سواء عبر شبكات الالتفاف على العقوبات أو من خلال نشاط بعض الفصائل المسلحة، وخلال الحرب الأخيرة برز هذا التصور بصورة أوضح، خصوصاً مع استهداف حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة، الأمر الذي جعل العلاقة تصل إلى واحدة من أكثر مراحلها حساسية منذ عام ٢٠٠٣، مع ذلك، أبدت الولايات المتحدة مرونة ملحوظة في تعاملها مع العراق خلال المرحلة الأخيرة، فقد أدركت أنَّ العراق ليس كتلة واحدة، وأنه لا يمكن اختزاله بالفصائل المسلحة أو الجهات المرتبطة بإيران فقط، هناك قوى عراقية مختلفة، وبعضها يسعى فعلاً إلى تغليب المصالح العراقية، وإنْ كانت ظروفه ليست مثالية.

لذلك توجهت السياسة الأمريكية نحو العمل مع مؤسسات الدولة العراقية ودعمها، وهو ما انعكس في الموقف من تشكيل الحكومة الحالية وفي التعامل الإيجابي مع رئيس الوزراء، وكذلك في الدعوة السريعة التي وُجهت إليه لزيارة واشنطن رغم ازدحام جدول الأعمال الأمريكي، لكن الولايات المتحدة ما زالت تطرح سؤالاً أساسياً: هل سيكون العراق شريكاً حقيقياً لها، أم أنه سيبقى أقرب إلى معسكر خصومها؟

ما تطلبه واشنطن من العراق ليس قطع العلاقات مع إيران أو التحول إلى عدو لها، بل إقامة علاقة متوازنة لا يتحول فيها العراق إلى ساحة نفوذ إيرانية أو منصة تستهدف الولايات المتحدة ومصالحها وحلفاءها، ومن هنا تأتي أهمية ملف الفصائل المسلحة، الذي يمثل بالنسبة للأمريكيين مؤشراً أساسياً على طبيعة توجه العراق الاستراتيجي.

أما المشكلة الأخرى في العلاقة العراقية – الأمريكية فهي أنها بقيت محصورة إلى حد كبير في الملفات الأمنية والسياسية، ولم تتطور بما يكفي إلى علاقات اقتصادية وثقافية ومجتمعية واسعة، فالاستثمارات الأمريكية في العراق ما زالت محدودة، وتتركز بصورة رئيسية في قطاع النفط وبعض عقود التسليح، في حين أنَّ الحضور الأمريكي في القطاعات الاقتصادية الأخرى ما زال ضعيفاً، والسبب الرئيس في ذلك لا يتعلق بالموقف الأمريكي فقط، بل بواقع البيئة الاستثمارية العراقية نفسها، بما فيها مشكلات الفساد والبيروقراطية وضعف الحوكمة، فضلاً عن الممارسات التي تجعل كثيراً من الشركات الأجنبية تتردد في دخول السوق العراقية.

إذا أراد العراق بناء علاقة استراتيجية طويلة الأمد مع الولايات المتحدة، فعليه أنْ يعمل على معالجة هذه التحديات، وأنْ يخلق بيئة أكثر جاذبية للاستثمار، لأنَّ العلاقات الحديثة لا تُبنى فقط على التعاون العسكري والسياسي، بل على المصالح الاقتصادية والتبادل العلمي والثقافي والتجاري، فالدول التي تمتلك علاقات متينة مع الولايات المتحدة، مثل السعودية والكويت والأردن وتركيا، لا تستند علاقاتها إلى الجانب الأمني وحده، بل إلى شبكة واسعة من المصالح والاستثمارات والعلاقات المؤسسية والمجتمعية التي تمنح هذه العلاقات قدرة على الصمود حتى في فترات الخلاف السياسي.

أما اليوم، ومع توجه رئيس الوزراء إلى واشنطن، فأعتقد أنَّ هناك ملفين رئيسيين سيحضران بقوة على طاولة النقاش، الملف الأول، والأكثر أهمية بالنسبة للولايات المتحدة، هو ملف الفصائل المسلحة، لأنه ما زال يُنظر إليه باعتباره مؤشراً مباشراً على حجم النفوذ الإيراني داخل العراق، أما الملفات الأخرى، ومنها الاقتصاد والاستثمار والطاقة والتعاون التكنولوجي، فستظل مرتبطة بدرجة كبيرة بمدى التقدم الذي يتحقق في هذا الملف الأساسي.

هذه المؤسسة السياسية لا تتبع الدولة العراقية بشكل واضح ورصين، وتعمل على أساس ما ترتئيه من مصالحها ومصالح أحزابها والمصالح الإيرانية، ففي أوقات تنضوي تحت الدولة، وفي أوقات أخرى لا تفعل ذلك، وهذا يحتاج إلى حل؛ إما بإعادة مأسستها بحيث تكون رصينة وتابعة للدولة العراقية حصراً وبشكل واضح، ومؤسسة عسكرية مهنية، وعلى العراقيين أنْ يأتوا بهذه الخريطة.

عندما يذهب رئيس الوزراء إلى واشنطن، أعتقد أنَّ هذا سيكون أول سؤال سيُطرح عليه، إلى جانب ملف منظومة الالتفاف على العقوبات الأمريكية وتهريب الأموال، لقد صار هناك اشتغال كبير على هذا الملف، أمريكياً وعراقياً، لكنه ما زال يتطلب معالجة، وبالذات قضية الفصائل المسلحة.

المسألة ليست إعلان نيات، وليست أنْ نقول: نحن نريد أنْ نفعل كذا، السؤال هو: كيف ستفعلون ذلك؟ وهذا يقودني إلى النقطة الأخيرة خلال دقيقة واحدة، أنا أعتقد أنه إذا حُلّت مشكلة الفصائل المسلحة، وأصبح العراق صاحب احتكار سياسي وأمني لقراره، لأنَّ هذا الاحتكار غير موجود حتى الآن، وإذا حصلت بيئة آمنة داخل العراق لا تستهدف الأمريكيين ولا تستهدف سفارتهم، ولا تستهدف شركاتهم، وإذا تراجع كثيراً الخطاب المعادي لهم، وهو خطاب وراءه جهات عراقية وغيرها، وإذا حصل ضبط أمني مع استمرار حملة مكافحة الفساد واتساعها، عندها يمكن الذهاب إلى علاقة اقتصادية تتجاوز الاستثمار في النفط، فالاستثمار في النفط، في الحقيقة، أثره الاقتصادي محدود، وليس له أثر شعبي أو اجتماعي كبير، فالشركات النفطية موجودة في مناطق نائية، وعدد العاملين فيها محدود، أما عندما يكون الاستثمار في قطاعات مثل السياحة، والفنادق، والخدمات، والقطاعات الإنتاجية الأخرى، فإن المستثمرين الأمريكيين يصبحون جزءاً من الحياة اليومية للعراقيين، وتنشأ صلات إنسانية واجتماعية، وتتطور العلاقة وتصبح أكثر متانة ورصانة.

كلما تعددت مسارات العلاقة، ازداد الحرص عليها، والعراق أمام فرصة، لكنه أيضاً أمام تحدٍّ، لأن إنضاج هذه الإصلاحات صعب جداً في العراق، وبعض المؤشرات التي صدرت عن الإطار التنسيقي تبدو مشجعة، وأتمنى أنْ تمضي الحكومة بهذه الإصلاحات، أعتقد أنَّ ذلك يمكن أنْ يفتح مساراً جيداً في العلاقات العراقية – الأمريكية.

السيد هاشم بحر العلوم: مدير الجلسة

شكراً دكتور عقيل، والهدف من هذه الطاولة هو أنْ نبحث في كيفية الانتقال من الشراكة الأمنية إلى الشراكة الاقتصادية، وكيف نستثمر قدراتنا الاقتصادية وطموحنا الاقتصادي في بناء إطار جديد للعلاقة.

سؤالي **للدكتورة شهلا الكلي**، كيف ترين تفاعل العراق مع تغيرات المنطقة بوصفها ركيزة من ركائز إطار العلاقات بين العراق والولايات المتحدة؟

مداخلة الدكتورة شهلا الكلي

شكراً جزيلاً أستاذ هاشم، مساء الخير جميعاً، سعيدة بوجودي مع هذه النخبة التي نتعلم منها دائماً، أتصور أنَّ العراق، شعباً وقيادة ونخبة سياسية، إذا صح التعبير، ومن خلال الإعلام والمناقشات التي أتابعها، أمام بادرة جيدة جداً؛ وهي أنْ يكون هناك حديث حقيقي وواقعي حول ما ينبغي فعله قبل الزيارة، وخلالها، وبعدها، هذا النوع من التفاعل والحوار كان مطلوباً في العراق منذ زمن، ومن الجيد أنْ نراه يتبلور الآن.

العراق إقليمياً اليوم في لحظة تحول، ونحن عندما نتحدث في إطار عراقي، يجب أنْ نخرج من فكرة أنَّ العراق يوازن هذه العلاقة بتلك العلاقة فقط، العراق دولة ذات سيادة، وفاعل إقليمي، ويجب أنْ تكون له علاقات إيجابية مع جميع الدول، أياً كانت توجهاتها الأيديولوجية، فلم تعد هناك دولة إقليمية في الشرق الأوسط تفكر اليوم بأفكار أيديولوجية عابرة للحدود كما كان الحال سابقاً، كانت هناك أفكار قومية، ودينية، وطائفية، وغيرها، وكانت قوية ومؤثرة، لكنها لم تعد أساساً صالحاً لإدارة العلاقات بين الدول، نقطة التحول بالنسبة للعراق اليوم هي: هل هو قادر على حماية حدوده من الأيديولوجيات العابرة للحدود، وأنْ يتصرف كدولة ذات سيادة وذات مصالح؟ نعود إلى النقطة نفسها: العراق لا يحتاج إلى أنْ يقول إنَّ علاقته مع هذه الدولة أفضل من علاقته مع تلك الدولة، هذه ليست هي النقطة، أي دولة ذات سيادة ولديها حدود مشتركة مع دول عدة، يجب أنْ تدير علاقاتها على أساس المصالح والسيادة والمنفعة المتبادلة والاحترام المتبادل، والعراق، حتى الآن، لم يصل بالكامل إلى هذه المعادلة، هذا هو أصل الموضوع.

إذا استمعنا إلى مداخلة باربرا ليف، فهي طرحت هذه المواضيع بشكل دقيق، الفكرة الأساسية أننا عند مفترق طرق، منذ شهرين أو ثلاثة يحاول العراق أنْ يبرز كدولة ذات سيادة، لكن المشكلة أننا غالباً نبقى في مستوى الشعارات والاستعراض، وأتمنى أنْ يصل الفكر السياسي العراقي إلى قناعة بأنَّ هذا لم يعد مجدياً، فالكل موجود في العراق، والكل أصبح يفهم السياسة العراقية جيداً، ويميز بين الشعار الحقيقي والشعار غير الحقيقي، ويفهم المبالغة في التصوير والحملات الزائدة عن الحد، أهم نقطة يستطيع العراق الوصول إليها في هذا المفترق هي أنْ يقرر أنْ يكون دولة ذات سيادة، وفاعلاً ضمن نظام إقليمي ودولي

حقيقي، ثم نأتي بعد ذلك إلى الخطوات العملية: ماذا يعني هذا عملياً؟ ولماذا أرادت الولايات المتحدة أنْ تلتقي العراق في وقت مبكر جداً من عمر حكومة السيد رئيس الوزراء الزيدي؟ هذا له دلالاته وله رمزيته.

السيد هاشم بحر العلوم: مدير الجلسة

سمعنا من الأساتذة في واشنطن أن التحدي هو سؤال السيادة، هذا تحدٍّ كبير، لكن في ظل ذلك، تذهب الحكومة العراقية، والسيد رئيس الوزراء، إلى واشنطن بطموح اقتصادي عالٍ جداً: طريق التنمية، صندوق الطاقة والتنمية، ومشاريع استثمارية ضخمة ستطرح في واشنطن، على ضوء ما تفضلتم به، كيف نستطيع أنْ نقنع واشنطن بالانتقال من الشراكة الأمنية إلى الشراكة الاقتصادية، رغم هذه الأسئلة المتعلقة بالسيادة والأمن؟

مداخلة الدكتور سيف الدين الدراجي

قبل أنْ ننتقل من الشراكة الأمنية إلى الشراكة الاقتصادية، أود أنْ أشير إلى زيارتنا الأخيرة إلى واشنطن، حيث التقينا في مراكز دراسات أيضاً، وكان معنا الأخ الدكتور علي طاهر على المستوى الحكومي، هناك ثلاثة ملفات مهمة، الملف الأول هو ملف الإصلاح الأمني. الموضوع الأول هو أنَّ هناك الآن فصلاً بين الحشد والفصائل، وكيف يتم التعامل مع الحشد، أو مع الفصائل، من حيث الدعم المالي المقدم لهم، هذا الموضوع يجب أنْ يؤخذ بنظر الاعتبار في كيفية تعامل الحكومة معه.

الموضوع الثاني الذي يؤكد عليه الأمريكيون هو كيفية إنفاذ القانون: هل ستكون هناك مواجهة مع الفصائل أم لا؟ وهذا كله يدخل ضمن ملف الإصلاح الأمني، وقد ذكر هذا الملف في عدة تفاهمات، وكان الأمريكيون داعمين له، وأنا كنت رئيس اللجنة الساندة لإصلاح القطاع الأمني، وكان هناك عمل مستمر مع الجانب الأمريكي في هذا الإطار. هناك موضوع آخر يمكن أنْ نستفيد منه، وهو ملف المعتقلين الموجودين الآن، وعددهم ٥٧٠٤ معتقل من معتقلي داعش، هذا الملف يمكن أنْ نركز عليه بوصفه خطوة إيجابية نحو التعاون مع الولايات المتحدة.

كما أن هناك موضوعاً آخر يتعلق بمشاريع الطاقة في المنطقة، التي بدأت تلقي بظلالها بعد ما حدث في مضيق هرمز، هناك مشروع طريق IMEC، أي الهند – الشرق الأوسط – أوروبا، وكذلك مشروع I2U2 الذي يربط الإمارات والهند وإسرائيل، ثم إلى يافا ومنها إلى أوروبا، وخط السعودية – الأردن –سوريا، كل هذه المسارات تستثني العراق، أي أنَّ العراق لن يكون ضمن هذه الخطوط، لذلك ينبغي أنْ نركز على موضوع طريق التنمية، ويمكن أنْ نعمل عليه، لكنه يحتاج إلى استثمارات خليجية، وهذه الاستثمارات الخليجية تحتاج إلى إعادة الثقة بيننا وبين دول الخليج، الموضوع الأخير هو ملفات الطاقة: خط البصرة – العقبة، وخط بانياس، وخط ينبع، وخط جيهان، خصوصاً أنَّ الاتفاقية بيننا وبين الأتراك انتهت، وعلينا أنْ نعمل عليها أيضاً، وأعتقد أنه يمكن أنْ نعقد اتفاقات مع باكستان أو الإمارات ليكون لدينا خزين في حال حدوث أي اضطراب في مضيق هرمز، ويمكن أنْ نتجه باتجاه الفجيرة أو الموانئ الباكستانية في هذا المجال.

مداخلة الدكتور حيدر العبودي: المتحدث باسم الحكومة العراقية

السيدات والسادة، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، سُررت كثيراً بهذه الدعوة الطيبة المباركة التي عودتنا عليها مؤسسة بحر العلوم الخيرية، من خلال هذا النوع من الحوار وتسليط الضوء على كل ما هو نافع للعراق وشعبه وتطلعاته. ابتداءً، ما سمعته يقتضي أنْ أثبت نقطة ربما تلخص هوية مسار الحكومة العراقية في هذه المرحلة، أستطيع القول جازماً أنَّ الحكومة العراقية، أو أجندة الحكومة العراقية، تتبنى عقيدة اقتصادية لا تلغي هويتها

الأساسية، ولا تلغي خصوصية الشعب العراقي وامتداداته التاريخية والحضارية، وهذه الامتدادات تشبه هويات كل دول العالم، فلا توجد دولة بلا هوية.

نحن جزء من هذا العالم المتفاعل، وربما المتصارع في كثير من الأحيان، وعلى هذا الأساس، إذا انطلقنا من البيئة الدولية، ومن إرهاصات الأزمة التي تحيط بالعراق اليوم، فإن ديناميكية الصراع في المنطقة وديناميكية الحدث السياسي تقتضيان استجابات سريعة ومدروسة، وعلى هذا الأساس، فضلت الحكومة العراقية في هذه المرحلة أنْ تحتكم إلى مصالحها الوطنية، وأنْ تحدد مسار هذه المصالح من دون أيديولوجيات مسبقة، بما لا يجعل المراقبين وبعض المحللين يتصورون أنَّ العراق ما يزال تحت مظلة تأثير دولة ما أو محور ما.

لأول مرة، تضع الحكومة العراقية في منهاجها الوزاري، خلافاً للحكومات التي سبقتها، إشارة خاصة إلى المتغير الجيوسياسي في المنطقة، وتبني عليه رؤى وإجراءات وقرارات، هذا المتغير له انعكاسات محتملة، بل أكيدة، على الصعيد السياسي والأمني والاقتصادي، والحكومة العراقية تتبنى أنَّ الاقتصاد والأجندة الاقتصادية هما الكفيلان بترميم العلاقات في المنطقة، وتعزيز علاقات العراق مع الدول المؤثرة عالمياً، ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية، التي لمسنا منها في هذا الظرف أنها لن تتخلى عن العراق، وما تزال دولة داعمة وصديقة.

نعم، العراق تحيط به تحديات قاسية جداً، وهذه التحديات مفروضة عليه، وإذا بدأنا من متغير عام ٢٠٠٣ صعوداً، فهي تحديات فرضت على الدولة العراقية، لكن مراجعة هذه الظروف ومخرجاتها اليوم يجب أنْ تقاس بمدى تحقق المصلحة الوطنية العليا للدولة العراقية، ولا يوجد تصور أو فهم بعيد عن هذا المسار. ولذلك فإنَّ رؤية الحكومة العراقية للعلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية تستند إلى الشراكة الاقتصادية، وهذه الشراكة الاقتصادية ليست خطاباً تمليه زيارات بروتوكولية أو اتصالات هاتفية، بل تُترجم في صورة مشاريع استراتيجية، ولعل أحد مؤشرات هذا المسار هو ما يلمسه المراقبون من تجديد الأمر التنفيذي الرئاسي الأمريكي الخاص بحماية الأموال العراقية الناتجة عن مبيعات النفط، والتي تودع في البنك الفيدرالي الأمريكي، هذا القرار المهم يمنح حصانة قانونية مؤقتة للمبيعات والأموال العراقية.

نعم، هذه العلاقة مرت بلحظة لا أقول فتور، وإنما متغير، خاصة في فترة الرئيس أوباما، حين لم يُجدَّد هذا الأمر الرئاسي في وقته، وعندما جرب العراق أنْ يودع أمواله في بعض البنوك الأوروبية، ذهبت أرقام مهمة من أموال العراق في تلك البنوك، لكن تكرار وتجديد هذا الأمر الرئاسي يؤكد حرص

البيت الأبيض على إدامة هذه العلاقة، وكذلك ما تلمسه الإدارة الأمريكية حالياً من حرص الحكومة العراقية على المضي في حصر السلاح بيد الدولة، بما يوفر استقراراً داخلياً ويؤمّن بيئة لهذه الشراكة الاقتصادية.

وعلى مستوى المنطقة بشكل عام، ولا سيما دول الخليج، فقد بادرت هذه الدول إلى إيصال رسائلها المبكرة في الإسهام في صندوق التنمية، الذي يصل سقف طموحه إلى ٤٠٠ مليار دولار، وعلى هذا الأساس، فإنَّ زيارة واشنطن المرتقبة في منتصف هذا الشهر، بإذن الله تعالى، ستمثل صفحة جديدة في العلاقات الاستراتيجية، هذه العلاقات تستند، من زاوية العراق، إلى مسار ومعادلة مصالحه، وفي الوقت ذاته يمضي العراق بوصفه دولة كاملة السيادة بموجب الدستور، وهذه السيادة ستكون في موعد الثلاثين من أيلول، حين ينتهي التزام التحالف الدولي تجاه العراق، وفي الثلاثين من أيلول سيُعقد مؤتمر السيادة الوطني برعاية دولة رئيس مجلس الوزراء السيد علي فالح الزيدي المحترم.

وبذلك لا يوجد بعد هذا التاريخ سلاح غير منظم خارج سلطة الدولة وخارج صلاحياتها الحصرية في إدارة هذا الملف، هذه المعطيات وهذا المتغير هما اليوم محل اهتمام وتفاهم من الإدارة الأمريكية، التي رحبت كثيراً بهذه الخطوات، وعلى أساسها تلقى دولة رئيس مجلس الوزراء الدعوة المباشرة من رئيس الولايات المتحدة السيد دونالد ترامب.

مداخلة الدكتور السفير محمد الشمري: وزارة الخارجية

فقط للتوضيح، أنا أتكلم هنا بصفتي الشخصية، ولا أستطيع أنْ أدعي أنَّ هذا الرأي يمثل بأي طريقة من الطرق وزارة الخارجية، ما سمعته من المتحدثين يوحي أنَّ المطلوب من العراق هو استدارة فيل، بمعنى المطلوب من العراق الانتقال من سياسة كان يعمل عليها لسنوات، وهي سياسة التوازن أو محاولة ضمان التوازن، إلى التحول إلى محور آخر، بدليل ذكر تجربتي سوريا ولبنان، وإذا كانت التقييمات لهذين التجربتين يُنظر لها من قبل واشنطن بأنها تقييمات إيجابية، فليس من الضرورة أنْ تكون هاتين التجربتين إيجابيتين من منظور عراقي، على الأقل من منظور المصالح العراقية.

الرغبة الأمريكية واضحة، لكن هي رغبة من في واشنطن؟ فهناك اتجاهات عديدة في واشنطن، فهناك الإدارة وهناك المؤسسة وهناك اللوبيات التي تعمل في واشنطن، السؤال المهم أين يقع مركز التفكير العراقي في التعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية؟ هل نفكر استراتيجياً في هذا الموضوع أم نستجيب لضغوطات ورغبات؟ وما هي حدود التعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية؟ هناك إشكاليات تثار في الولايات المتحدة وفي دول عديدة بأنَّ النفوذ الإيراني ليس له حدود في العراق، فإذا صدق وجود نفوذ إيراني، فهل المطلوب أنْ نستبدل أو نضيف نفوذاً موازياً داخل العراق؟ وهذا سؤال يجب أنْ بجيب عليه عراقياً، ولا أرى إلى الآن شيء واضح حول ما نريده من الولايات المتحدة الأمريكية.

لست مع قرب زيارة السيد رئيس الوزراء، ولو كانت بعد ٩/٣١ كان وقعها يكون أبلغ، ومع هذا يجب أنْ نفكر عملياً بحدود هذه الزيارة، وأنْ لا نبني عليها بناءات قد تقودنا إلى ما حصل مع الحكومات السابقة، ولا أريد لهذه الحكومة أنْ تعاني من نفس طريقة التعامل بعد هذه الزيارة.

كلمة الدكتور عباس كاظم

سأبدأ بالقول إنَّ تغيير موقف الولايات المتحدة، أو نظرة الولايات المتحدة إلى العراق، لم يبدأ في الأسابيع أو الأشهر الماضية، بدأ هذا التغيير منذ فترة، وأعتقد أنَّ نقطة التحول كانت الاتفاق العراقي – الأمريكي على إنهاء عمليات التحالف الدولي، فقد كان ذلك اعترافاً بأنَّ العراق اليوم في وضع يسمح له بأنْ يبتعد عن هذه النظرة الضيقة التي تختزله في كونه دولة يُنظر إليها فقط من خلال الجانب العسكري وجانب مكافحة الإرهاب.

هذا القرار أخذ وقتاً، وكان من المفترض أنْ يتم مباشرة بعد عام ٢٠١٧، حين أُعلنت هزيمة داعش، أي في مرحلة حكومة الدكتور حيدر العبادي، لكنه أخذ وقتاً، ومع ذلك فإنَّ هذا الاتفاق كان يؤشر إلى الانتقال من التركيز على الجانب العسكري إلى جوانب أخرى.

أعتقد أنَّ زيارة السيد رئيس الوزراء محمد شياع السوداني إلى واشنطن كانت واضحة جداً في ترسيخ هذه الرغبة في تطوير العلاقات من الجانب العسكري ومكافحة الإرهاب إلى جوانب أخرى، فرئيس

الوزراء حينها لم يأتِ بوفد عسكري أو ذي طابع أمني، وإنما أتى بوفد تغلب عليه الجوانب الاقتصادية والتجارية والثقافية وغيرها، وهذا كان أيضاً محور الحديث، نحن استضفناه حين كنت في المجلس الأطلسي وقتها، وكان جو واشنطن يتحدث عن تفعيل ما لم يُفعّل من بنود اتفاقية الإطار الاستراتيجي بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية لسنة ٢٠٠٨.

اليوم توجد فرصة أخرى لترسيخ هذا الأمر، رغم أنَّ مشكلة العلاقات العراقية – الأمريكية أنها تتأثر كثيراً بتطورات المنطقة، فالمنطقة غير مستقرة، ولذلك يفرض الجانب العسكري والأمني نفسه مرة بعد أخرى، إنْ لم يكن بسبب الإرهاب، فبسبب الصراعات، وآخرها الصراع الذي لا يزال يخيم على المنطقة، ونحن الآن في هدنة، ولم يُحل هذا الصراع حتى الآن.

هناك أمور مهمة جداً بالنسبة لرئيس الوزراء، الأستاذ علي الزيدي، وأعتقد أنَّ الدكتور عقيل ذكرها، وأنا أتفق معه كثيراً في هذا الموضوع، وهي أنَّ هذا الاستعداد وهذه المرونة مع الحكومة العراقية الجديدة أمر غير مسبوق، نعم، هو غير مسبوق إذا لم ننظر إلى الترتيبات أو الدعم السابق في بدايات ما بعد ٢٠٠٣، لأنَّ الولايات المتحدة حينها كانت تريد أنْ تدعم العراق دون شروط، وكانت تدعم رؤساء الوزراء السابقين، بل تفتح لهم أبواب الكونغرس الأمريكي، كما حدث مع رئيس الوزراء المالكي عندما ألقى خطاباً هناك، لكن غير المسبوق هنا، وأنا أتفق مع الدكتور عقيل، هو أنَّ السيد الزيدي حصل على الدعم الأمريكي من أعلى المستويات، ومن الرئيس ترامب نفسه، حتى قبل أنْ يصوت له البرلمان، أي بمجرد إعلان ترشيحه، هذا لم يحدث سابقاً.

وأعتقد أنَّ واشنطن تفتح أبوابها، لكن هذا لا يعني أنْ فتح أبواب واشنطن، وهذه الدعوة السريعة جداً لدولة رئيس الوزراء، تعني أنَّ الطريق سيكون ممهداً، هناك تحديات كبيرة، من الجيد أنْ نراه يأتي إلى واشنطن مبكراً في بداية إدارته، لكن هناك أيضاً تحدياً؛ فلو كان لديه سنة مثلاً في الحكم، لكان سيأتي بإنجازات معينة ويتحدث عما فعله، أما الآن فهو يحتاج إلى أنْ يكون مقنعاً في حديثه عما سيفعله، وهذا أمر مهم جداً، لا يعني أنه مستحيل، لكن أعتقد أنَّ جو الزيارة سيكون مختلفاً.

الأمور التي ستكون مهمة جداً والملفات الأساسية هي مسألة حصر السلاح، وقبل حصر السلاح أو احتكار السلاح، هناك احتكار القرار، فالحقيقة أنَّ الحكومة العراقية لا تحتكر القرار داخل العراق، وليس فقط أنها لا تحتكر السلاح، هناك جهات كثيرة في العراق ترى نفسها موازية للدولة، وربما يرى بعضها نفسه أكبر من الدولة، وهذه مشكلة يجب على الحكومة أن تحلها.

كثير من الحلول التي يحتاجها العراق في علاقاته إقليمياً ومع الولايات المتحدة يجب أنْ تبدأ من الداخل، بحوار عراقي – عراقي، وباتفاق عراقي – عراقي قبل أنْ يتفق العراق مع الدول الأخرى، فهناك غياب لاتفاق عراقي على احتكار القرار من قبل الدولة، والدولة هنا ممثلة بحكومتها المنتخبة، وكذلك حصر السلاح بيد الدولة المنتخبة، والقائد العام للقوات المسلحة ومن يخوله، هذه الأمور كلها تحتاج إلى معالجة.

أما الولايات المتحدة فمن منظورها الموضوع بسيط. إذا نظرنا إلى ما تريده الولايات المتحدة، أو ما تعلن أنها تريده، فهي تريد عراقاً بثلاث صفات: **Democratic, Prosperous, Sovereign Iraq**، أي عراقاً ديمقراطياً، مزدهراً اقتصادياً، وذا سيادة، وإذا نظرنا إلى هذه التركيبة، فهي تعكس الصورة النمطية عن العراق، فهناك مشكلة مع كل واحدة من هذه الصفات الثلاث.

في النظرة النمطية، الديمقراطية العراقية هي ديمقراطية فاسدة، وربما تكشف الحملة الأخيرة لمكافحة الفساد أننا أمام ديمقراطية فاسدة، وإذا أردنا أنْ نكون ألطف في التعبير فنحن أمام فساد ديمقراطي، وهذه مشكلة كبيرة جداً يجب أنْ تُصحح، أما من ناحية الازدهار الاقتصادي، فالعراق ليس مزدهراً اقتصادياً، الأزمة الأخيرة وإغلاق مضيق هرمز أظهرا ذلك بوضوح.

إذ كان تصريح الحكومة أننا سنطبع أموالاً أو عملة للتغلب على مشكلة توقف النفط، هذه دولة ريعية، والسؤال هو: ما الخطوات الحقيقية التي سيتحدث عنها السيد رئيس الوزراء لإنهاء هذا النمط؟ أما السيادة، فالعراق ليست لديه أدوات السيادة كاملة، ولا أعتقد أنَّ هذا ذنب عراقي فقط، فهناك أسباب داخلية وخارجية، لكن في النهاية فإنَّ واجب تغيير هذه الصورة النمطية، وعكس صورة أفضل للعراق، وخلق واقع أفضل للعراق أيضاً، وليس فقط صورة أفضل، هو واجب عراقي والتزام عراقي.

أعتقد أنه إذا استطاعت الحكومة أنْ تقنع الإدارة الأمريكية بهذه الأمور: حصر السلاح، مكافحة الفساد، وفتح العراق أمام عقود مع شركات أمريكية، فستكون الزيارة ناجحة جداً.

مداخلة الدكتور عامر عبد رسن

الحقيقة أنا أستغرب من الطرح القائل إننا بحاجة إلى علاقات مع الولايات المتحدة، بداية العلاقة مع الجانب الأمريكي منذ ٢٠٠٣، هي في الأصل علاقة شراكة، الولايات المتحدة، إذا أردنا أنْ نكون واقعيين، شريك أساسي في تأسيس هذا النظام السياسي الحالي، لنكن أكثر واقعية، مع احترامنا وتقديرنا لكل الآراء. كذلك فإن بداية الشراكة الاقتصادية كانت، في رأيي، توأماً للشراكة الأمنية، بدءاً من حماية الأصول وحماية الأموال، ولا ننسى أنَّ العراق مستثمر جيد في سندات الخزينة الأمريكية، ومستمر في ذلك من عام ٢٠٠٣ إلى هذا اليوم، وهناك تقرير نشره البنك المركزي يشير إلى أنَّ استثماراتنا درّت أرباحاً، وكانت تُعد من الملاذات الآمنة.

ما تفضل به الأستاذ حيدر بخصوص القرار الرئاسي الخاص بحماية الأموال العراقية يمثل ركناً أساسياً في العلاقة الاقتصادية المستمرة، لذلك أرى أنَّ العلاقة منذ بدايتها كانت شراكات اقتصادية وأمنية في آن واحد، وحتى بعد أنْ ينتهي الوجود العسكري الأمريكي، ستستمر هذه الشراكات من وجهة نظري، لأنَّ لدينا ملفاً كبيراً في موضوع التسليح، العراق بعد هذه الأزمة أصبحت لديه حاجات أساسية في مجال التسليح، والدفاعات، واستراتيجيات الدفاع والحماية العسكرية والأمنية، ودخول عناصر جديدة مثل حرب المسيّرات، والحرب الإلكترونية، والأمن السيبراني، وحماية المعلومات، كلها تصب في حاجة العراق إلى شراكات.

واقعياً، في وضعنا الحالي وبوجود هذه التحديات، نحتاج إلى شراكة مع دول عظمى، وإلى شراكات اقتصادية وأمنية مع دول المنطقة، وأعتقد أنَّ الولايات المتحدة هي الخيار الأفضل للعراق في هذه الظروف، لأسباب عدة.

إذا نراجع الصورة، ربما كان من المفترض أن يشير الدكتور سيف إلى العلاقة مع الناتو، لكن العلاقة الآن بين أمريكا والناتو تضررت، ولذلك لا أعتقد أنَّ علاقة العراق مع الناتو ستكون مجدية بقدر ما تكون العلاقة المباشرة مع الولايات المتحدة ذات جدوى، فضلاً عن ذلك، توفر الولايات المتحدة كمية

وزخماً كبيرين من المعلومات الاستخبارية، فالخطر الكبير الذي تنظر إليه أمريكا في المنطقة الآن هو نمو وإعادة بناء قدرات داعش في سوريا، داعش اليوم يقاتل الدولة السورية، وقد شاهدتم قبل أيام، أو قبل أشهر، أنَّ لدينا عملية نوعية داخل سوريا ضد قيادات كانت تهيئ وتحضر لعمليات داخل العراق، وهذه العملية لم تكن لتتم إلا بالشراكة الأمنية مع الجانب الأمريكي.

لذلك، في رأيي، الأمريكان يفهمون طبيعة العلاقة، الخلل الوحيد الذي حصل في العلاقة وتضررت بسببه هو اختلاف الإدارة، العراق كان مدللاً، إذا صح التعبير، في حكومة بوش، ثم تدهورت العلاقة بسبب الإدارة الجديدة في عهد أوباما. فقط لدي تعليق قصير وتعقيب على ما طرحه الدكتور في موضوع مصالحنا الوطنية، نعم، استراتيجية الأمن القومي العراقي ترتكز على عنصرين: تهديدات الأمن القومي العراقي، ومصالحنا الوطنية. ومصالحنا الوطنية لا نستطيع أن ننهض بها أو نحققها من دون شراكات أمنية واقتصادية إقليمية ودولية.

مداخلة حيدر العبودي: المتحدث باسم الحكومة العراقية

تعليق فقط على ما تفضل به الدكتور عباس، سمعت منه أن الدولة العراقية أو أجهزتها التنفيذية لا تحتكر القرار، وهذه حقيقة سلبية مزمنة نسمعها من إخوة كثيرين محترمين. أنا أذكر ما يناقض هذا النوع من الطرح، بصراحة، ولعله كان في سياق مجيء المبعوث الرئاسي توم بارّاك، كانت هناك رغبة، وسأكشفها حتى نضع حداً لهذا النوع من المقولات، بأنْ تُمدد فترة وجود التحالف الدولي إلى ما بعد تاريخ ٣٠ أيلول، وفُتح الموضوع مع دولة رئيس الوزراء، فقال بالنص: لا يوجد تمديد ولو يوماً واحداً. فعقّب المبعوث الرئاسي، ومضمون كلامه: هل إلى هذه الدرجة وجودنا غير مرغوب به في العراق؟ فقال رئيس الوزراء: لا، لكن وجودكم يعطي مبرراً لاستمرار السلاح الذي أنتم تعترضون عليه، والمراقبون الدوليون يعترضون عليه، وهذا يمثل واحدة من الصور الواضحة والجادة بأنَّ الحكومة العراقية والدولة العراقية تمتلك قرارها، نعم، الحكومة العراقية ومؤسساتنا تتفاعل مع المتغير الدولي، لكنها لا تسمح بأنْ يُفرض عليها قرار يمس سيادتها.

السيد هاشم بحر العلوم: مدير الجلسة

المحور الثاني يتعلق بمدى تفاعل العراق مع متغيرات المنطقة وتحقيق أهدافه الوطنية، وكذلك بطبيعة تفاعله مع الملف السوري، ومع دول الخليج، ومع تركيا، قبل فتح باب النقاش والمداخلات، سأطرح سؤالين، ثم ننتقل إلى الحوار المفتوح، لأن الهدف من هذه الندوة هو العصف الذهني واستكشاف الأفكار، وليس مجرد تقديم محاضرات تقليدية، المناخات السياسية في العراق وفي واشنطن ستساهم بشكل كبير في رسم الإطار المناسب للعلاقات في عام ٢٠٢٦. السيد رئيس الوزراء سيدخل واشنطن وهو يمتلك دعماً شعبياً قوياً في محاربة الفساد، ودعماً سياسياً، وترحيباً إقليمياً، وترحيباً دولياً، وإجماعاً وطنياً حول رفض الحرب ورفض الإرهاب، واليوم العراق أكثر من أي وقت مضى لديه فكرة عما يريد من الدول المؤثرة في الوضع العراقي. فكيف سيؤثر الوضع السياسي المضطرب داخل أمريكا؟ هل سيلعب لصالح هذه الزيارة أم ضدها، وضد الملفات التي سيفاوض عليها الوفد العراقي في واشنطن؟

مداخلة الدكتور عقيل عباس:

عموماً، في الولايات المتحدة، التعاطي مع العراق ليس موضع خلاف كبير بين الحزبين الديمقراطي والجمهوري، مثلاً، هناك خلافات بين الحزبين بخصوص أوروبا والناتو وملفات أخرى، لكن العراق ليس ملفاً مهماً عموماً في واشنطن خلال السنوات الثماني أو العشر الأخيرة، منذ إدارة أوباما، عاد الاهتمام به كملف أمني بسبب بروز داعش، لكن العلاقة العراقية – الأمريكية ليست ملفاً مهماً وليست ملفاً خلافياً بمعنى أنْ يكون للحزب الجمهوري

رؤية مختلفة تماماً عن الحزب الديمقراطي، هناك اتجاه عام يتجاوز الحزبين ويمثلهما معاً، وهو أنَّ الطرفين يريدان علاقة جيدة مع العراق.

الولايات المتحدة تعتبر أنها استثمرت كثيراً في العراق، بالمعنى السياسي والعسكري، أطاحت بنظام صدام حسين، وساهمت في حماية النظام الجديد لمدة ثمانية عشر عاماً، وصُرفت موارد كثيرة، لكن يُنظر عموماً إلى هذه التجربة على أنها فاشلة، لأنها أنتجت النظام الحالي في العراق، الذي يُعتقد أنه قريب من إيران أو تابع لها، ومن خلال ذلك يتم تهديد المصالح الأمريكية.

ومع ذلك، هذا لا يعني أنَّ هناك توجهات عدائية أو سلبية داخل الطبقة السياسية الأمريكية ضد العراق، الجميع، في سياقات مختلفة، يقولون إنَّ المشكلة الأساسية في العراق هي إنقاذه من النفوذ الإيراني، وينبغي أنْ يكون العمل على هذا الأساس، ومن خلاله يمكن الذهاب إلى شراكة اقتصادية حقيقية.

ليس صعباً الحديث عن شراكة اقتصادية، ولا أعتقد أن الطرف الديمقراطي سيحاول تعكير زيارة رئيس الوزراء أو إفشالها، لا يوجد شيء من هذا القبيل، يحتاج رئيس الوزراء، وفق التقليد المعتاد، إلى أنْ يلتقي بأعضاء الكونغرس من الحزبين، وأنْ تبدو زيارته فوق الخلافات الحزبية الأمريكية، هو يستثمر في علاقة مع الولايات المتحدة أياً كان الحزب الحاكم.

أقصى ما يمكن أن يظهر، إنْ ظهر، هو أنْ يحاول بعض أعضاء الحزب الديمقراطي مهاجمة إدارة ترامب أو التشكيك في سياستها في الشرق الأوسط، وقد يأتي العراق عرضاً في سياق هذا التشكيك، من قبيل القول إنَّ الإدارة لم تستطع أن تفعل شيئاً، أو إنَّ الفصائل المسلحة ما زالت تعمل لإيران، لكن لا توجد رغبة أو توجه لدى الحزب الديمقراطي أو أي مجموعة سياسية في الولايات المتحدة لتخريب العلاقة العراقية – الأمريكية.

التحدي بخصوص هذه العلاقة ليس تحدياً أمريكياً بقدر ما هو تحدٍّ عراقي، على العراقيين أنْ يقوموا بإصلاحات جدية كي يصبحوا شركاء حقيقيين للولايات المتحدة، المهمة عراقية وليست أمريكية، الجهد الأكبر عراقي، وهناك انفتاح أمريكي نادر ومهم ينبغي الاستفادة منه.

مداخلة الدكتورة شهلا الكلي

أتفق مع الدكتور عقيل في أنَّ هذا الملف، سواء في العهد الديمقراطي أو الجمهوري، يحظى لدى الطرفين بفكرة عامة عما يجب أنْ يكون عليه العراق، كما ذكر الدكتور عباس: عراق ذو سيادة، ورفاهية، ودور إقليمي إيجابي، ما الذي تغير الآن؟ حتى خلال إدارة أوباما كان الخطاب مشابهاً، لكن الذي تغير اليوم هو أنَّ أمريكا تعيد ترتيب النظام العالمي، وتعيد تحديد نوعية ودرجات حلفائها وطبيعة التحالفات، هناك دول كانت خارج المدار الأمريكي وأُعيدت إليه، مثل فنزويلا، وهناك دول مثل الاتحاد الأوروبي أو الناتو، كانت لها هيكلية معينة في التحالف مع أمريكا، لكن سواء كان الحاكم جمهورياً أو ديمقراطياً، لم تكن واشنطن راضية تماماً عن الموقف الأوروبي في قضايا كثيرة، حتى خلال إدارة أوباما كانت هناك مشكلات في العلاقة مع أوروبا.

لكن ما تغير هو أنَّ إدارة ترامب تتخذ القرار والخطوة العملية للتغيير، فمسألة: كيف نريد أنْ تكون علاقتنا مع الناتو وأوروبا؟ هذا سؤال موجود منذ عشرين سنة في أمريكا، لدى الديمقراطيين والجمهوريين، لكن ترامب بدأ ينفذ، وبدأ يغير، ويحاول ذلك بسرعة، ماذا يعني هذا للعراق والشرق الأوسط؟ يعني أنَّ الوقت الآن هو وقت تغير الشرق الأوسط ضمن تغير النظام العالمي، بحسب الرؤية الأمريكية الحالية.

أريد أنْ أركز على هذه النقطة: لم تعد هناك دولة أيديولوجية عابرة للحدود، انتهى هذا النمط، أوباما أنهى جانباً منه، والآن ترامب يعيد ترتيبه في الشرق الأوسط، هذا بالنسبة لكيفية رؤية أمريكا للنظام العالمي أو للشرق الأوسط، السعودية اليوم، على سبيل المثال، لم تعد دولة صغيرة تنتظر المساعدات وتعتمد كلياً على الحماية، لا توجد دولة، وأعتذر عن التعبير (عميلة صغيرة) تعمل فقط تحت مظلة أمريكية، الأمر لم يعد كذلك.

فإذا أردت أنْ تستفيد من قوة عالمية مثل أمريكا، فعليك أنْ تكون دولة قوية اقتصادياً، وقادرة على إدارة شؤونك، وفي الوقت نفسه ترتيب مصالحك مع المصالح الأمريكية، أمثلة ذلك في الشرق الأوسط سنراها في تركيا، والسعودية، وسوريا التي هي في الطريق إلى نوع من هذا التحالف، ورأينا أيضاً طريقة التعامل مع إسرائيل، وطريقة التعامل مع إيران.

يبقى العراق، يجب أنْ يكون العراق دولة حليفة ذات سيادة، قادرة على أنْ تستفيد من مواردها داخلياً لصالح العراقيين، وخارجياً ضمن موقعها في العالم، ولهذا فإن توقيت زيارة رئيس الوزراء مهم جداً، لكي يعلم أنَّ أمريكا الآن جادة على مستوى البيت الأبيض، سواء كان الرئيس ترامب، أو كان ديمقراطياً أو جمهورياً، حالياً الجمهوريون يقودون التغيير، هذه هي الرسالة الأساسية، ولهذا جاءت الزيارة مبكرة، لأنهم لا يريدون أنْ ينتظروا سنة ثم يجدوا العراق في النقطة نفسها، يريدون الوصول إلى اتفاق استراتيجي، وأنْ يكون العراق دولة حل يفة قوية في موقعها الإقليمي الصحيح، لا دولة ضمن مظلة إقليمية أخرى.

السيد هاشم بحر العلوم:

سنفتح الآن باب المداخلات والنقاش وأبدأ بالسيد الدكتور أشرف الموسوي.

مداخلة الدكتور أشرف الموسوي

لا أريد الدخول في تفصيلات أهمية العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية وحساسيتها والفرص والتهديدات المرتبطة بها، لكن يمكنني وصفها باختصار بأنها علاقة ترتبط مباشرة بالأمن القومي العراقي. وفيما يتعلق بتموضع السيد رئيس الوزراء خلال زيارته إلى الولايات المتحدة، أعتقد أنَّ هناك وثيقتين أساسيتين ينبغي أنْ تستند إليهما هذه الزيارة، الوثيقة الأولى هي: استراتيجية الأمن القومي العراقي للفترة ٢٠٢٥–٢٠٣٠، وهي وثيقة وطنية مؤسسية شاملة، شاركت في إعدادها مؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع المدني وقطاعات مختلفة من المجتمع العراقي، وحددت المصالح الوطنية والأهداف والتهديدات والأولويات والوسائل والأدوات الاستراتيجية. أما **الوثيقة الثانية** فهي: اتفاقية الإطار الاستراتيجي بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية، وهي تمثل الآلية التنفيذية لإدارة العلاقة بين البلدين، وقد شاركت شخصياً في بعض اللجان المرتبطة بها، وهي تتضمن أربع لجان رئيسة:

١. اللجنة السياسية والدبلوماسية.
٢. اللجنة العسكرية والأمنية.
٣. اللجنة الاقتصادية والتجارية.
٤. اللجنة الثقافية والعلمية والتكنولوجية والبيئية.

لذلك أقترح أنْ يتسلح السيد رئيس الوزراء بهاتين الوثيقتين، لأنَّ الولايات المتحدة دولة مؤسسات وتتعامل بمنطق الوثائق الرسمية والاستراتيجيات المعلنة، وينبغي أنْ تكون هاتان الوثيقتان مرجعاً أساسياً في إدارة العلاقة مع الولايات المتحدة، كما أنَّ هذا الجهد لا ينبغي أنْ يقتصر على السفارة العراقية في واشنطن، بل يجب أنْ تشارك فيه وزارة الخارجية ومستشارية الأمن القومي وسائر المؤسسات المعنية.

مداخلة الدكتور قيس العجرش

في ظل المشهد الدولي المتغير، والتحولات في السياسة الأمريكية، والتغيرات التي شهدتها المنطقة منذ أحداث السابع من أكتوبر ٢٠٢٣، وحرب غزة، والحرب التي استمرت اثني عشر يوماً، ثم المائة يوم، يبرز سؤال مهم: ألا ينبغي لنا أنْ نقرأ المتغيرات الوطنية العراقية أيضاً؟ فالعراق اليوم يحمل معه مجموعة من المتغيرات الجديدة التي لا يمكن تجاهلها. إذا كان ملف الإرهاب قد طُرح سابقاً في الحوارات العراقية – الأمريكية، وإذا كان ملف الاقتصاد والشراكة الاقتصادية قد نوقش أيضاً، فأنَّ هناك اليوم متغيرات وطنية جديدة ينبغي أنْ تكون جزءاً من المعادلة، أول هذه المتغيرات هو وجود إجماع وطني واسع على إدانة الإرهاب، لم يعد هناك في العراق من يتحدث عن الإرهاب بوصفه حركة تحرر أو يجد له حاضنة شعبية حقيقية في أي منطقة من البلاد. **المتغير الثاني** هو الدعم الشعبي الواسع لمكافحة الفساد، فالفساد لم يعد مجرد قضية سياسية أو إدارية، بل أصبح تهديداً مباشراً للدولة العراقية ولمواردها وفرص التنمية فيها، والأهم أن المواطن العراقي أصبح يدرك هذا التهديد ويترجمه إلى دعم واضح لأي حكومة تتخذ خطوات جدية في هذا المجال، أما **المتغير الثالث** فهو تنامي القناعة الوطنية بأهمية الدولة القوية، فمن شمال العراق إلى جنوبه، ومن شرقه إلى غربه، أصبح المواطن العراقي، بمختلف انتماءاته، يدرك أنَّ الاستقرار والتنمية والبقاء ترتبط جميعها بقوة الدولة ومؤسساتها، هذه المتغيرات الوطنية تمثل جزءاً أساسياً من الرسالة التي يحملها العراق إلى الولايات المتحدة، وأعتقد أن الولايات المتحدة ربما أدركت بعض هذه التحولات قبل أن تدركها بعض النخب السياسية العراقية نفسها، ولذلك فإنَّ القول بأنَّ العراق لم يعد مهماً في الأجندة الأمريكية يحتاج إلى مراجعة، فالعراق ما زال دولة محورية في المنطقة، وما زال يمتلك عناصر تأثير مهمة. لكن السؤال الحقيقي ليس ما إذا كان العراق مهماً للولايات المتحدة، بل كيف يمكن للعراق أن يوظف هذه الأهمية لخدمة أولوياته الوطنية؟ فالشعب العراقي اليوم يطالب حكومته بثلاثة أمور واضحة:

١. مكافحة الفساد.
٢. تعزيز قوة الدولة ومؤسساتها.
٣. القضاء على أي فرصة لعودة الإرهاب.

مداخلة الأستاذ أحمد الوندي:

أهمية هذه الندوة تأتي في وقت مهم، لأنَّ المصالح المشتركة هي عادةً المحرك الأساس للعلاقات الدولية بين الدول، والعامل الأكثر تأثيراً في مدى استدامة هذه العلاقات. رئيس الوزراء السابق السيد محمد شياع السوداني أشار إلى أنه وقّع أكثر من (٢٨) عقداً مع الولايات المتحدة الأمريكية في مجالات مختلفة، وأنا ممن اطلعوا على تفاصيل عدد من هذه الملفات، كما أنَّ التواصل مع الشركات الأمريكية كان قد بدأ فعلياً في الحكومة السابقة، لكن في الوقت ذاته، كان الأمريكيون من أشد المعترضين على تجديد الولاية الثانية له، وهذا يعني أنَّ المصالح المشتركة لم تعد المسار الوحيد الذي يحكم العلاقة بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية، فقصف السفارة والمشكلات الأمنية كانت نتيجة لحرب، وما حصل كان متوقعاً إلى حد ما، لكنهم لم ينظروا إلى حجم ما قدمه لهم العراق أو ما تحقق من تعاون، بل ركزوا على زاوية محددة، وبالتالي وضعوا "فيتو" على استمراره، ولم يصبح رئيساً للوزراء لولاية ثانية. لذلك أعتقد أنَّ هذا يطرح سؤالاً مهماً حول طبيعة الواقع الذي يحكم التعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية، كما أنَّ نوع العلاقة مع الأمريكيين يحتاج إلى تحديد واضح، مثلما تفضل سعادة السفير الدكتور محمد الشمري: هل تستمر العلاقة مع الأشخاص أم مع المؤسسات؟ اليوم نسمع من توم باراك حديثاً عن ضرورة وجود حكومة مركزية قوية، وعن تقليص نفوذ الإقليم وإضعاف بعض مراكز القوى الأخرى، لكن السؤال: كم سيبقى باراك؟ سنة؟ سنة ونصف؟ سنتين؟ ماذا سيحدث بعد مجيء إدارة جديدة؟ كما أنَّ الانتخابات النصفية المقبلة في واشنطن قد تؤدي إلى حصول الديمقراطيين على الأغلبية في مجلس النواب، وهذا يفرض ضرورة تفعيل المسار المؤسسي في العلاقة مع الولايات المتحدة. والأهم من ذلك تفعيل مسار (Track ١,٥)، أي العلاقات التي تجمع بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، من خلال الشركات الكبرى، ومراكز التفكير، ومؤسسات الطاقة، والجامعات، وغيرها من الجهات المؤثرة. والنقطة الأخيرة هي أنَّ استدامة العلاقة تتطلب الاستثمار في الأشخاص المؤثرين من الجانبين، وأنْ يبقى مكتب رئيس الوزراء فاعلاً في إدارة العلاقة العراقية – الأمريكية بحكم خصوصيتها، وأنْ يكون القائمون على هذا الملف من ذوي الخبرة والكفاءة، بعيداً عن الانتماءات الحزبية، وقادرين على فهم طبيعة العلاقة بين البلدين.

مداخلة الاستاذ ضياء الناصري:

ما هي الأوراق التي ينبغي أنْ يضعها رئيس الوزراء على الطاولة؟ ملاحظتي الأساسية أنَّ ما سمعناه في بداية الحديث عن زيارة واشنطن كان يشير إلى أنَّ الزيارة تأتي في إطار دعوة إلى قمة تضم الإمارات وتركيا وقطر وسوريا، أما الآن، فالكلام الذي نسمعه يوحي بأنَّ الزيارة قائمة بذاتها ومنفصلة عن أي إطار آخر.

إذا كانت هناك بالفعل قمة إقليمية، فإنَّ هذه القمة بما لها وما عليها ستكون جزءاً من السياق الذي تأتي فيه الزيارة، وبالتالي ينبغي أنْ نبحث أيضاً: ماذا لنا وماذا علينا؟ ولماذا يأتي توقيت هذه القمة الآن؟ ولماذا هذه الدول تحديداً؟ خصوصاً بعد انتهاء جولتين من الحرب في المنطقة.

إذا ثبت وجود هذه القمة، فإنَّ أهمية الزيارة قد تكون مرتبطة جزئياً بحضورها، أو باستكمال ملفات مرتبطة بها، ولذلك أميل إلى الرأي الذي طرحه الدكتور محمد الشمري بأنَّ التوقيت ما زال مبكراً، خصوصاً في ظل تحديين أساسيين داخل الولايات المتحدة: الأول: ملف خروج القوات الأمريكية وإنهاء وجودها العسكري، والثاني: الانتخابات الأمريكية النصفية وما قد يترتب عليها من تغيرات سياسية، فضلاً عن تأثيرات الحرب الجارية على المزاج الانتخابي الأمريكي.

ما هي الأولويات التي ستُطرح؟ وما هي الملفات التي ستناقش مع الرئيس ترامب، الذي نعرف جميعاً أنه ليس ثابتاً دائماً على رؤية أو موقف محدد؟ لذلك كانت مداخلتي تهدف إلى التأكيد على أنه إذا كانت الزيارة تأتي على هامش قمة إقليمية، فإنَّ طبيعتها تختلف عن كونها زيارة مخصصة بالكامل للملفات العراقية –الأمريكية الثنائية، أما إذا لم تكن هناك قمة، وكانت الزيارة مستقلة بذاتها، فأنا أميل إلى رؤية الأخوين الدكتور سيف والدكتور محمد، بأنْ تكون هذه الزيارة بمثابة تمهيد وإعداد لزيارة لاحقة أكثر شمولاً وأهمية.

مداخلة الاستاذ أحمد القريشي

شكراً جزيلاً لملتقى بحر العلوم، وشكراً على الموضوعات المهمة المطروحة في هذه الندوة. أنا أنظر إلى زيارة السيد الزيدي إلى واشنطن من جانبين: الجانب الأول هو الإشكاليات المتعلقة بالزيارة، والجانب الثاني هو الفرص الموجودة، وسأذهب إلى الجانب الثاني لأنَّ الإشكاليات تناولها أكثر من الإخوة. أعتقد أنَّ ترجمة اتفاقية الإطار الاستراتيجي، المذكورة ضمن البرنامج الحكومي أو منهاج الحكومة، باستنساخ التجربة الصينية أو الاتفاقية مع الصين، قد تكون فرصة مهمة، خصوصاً أنَّ السيد الزيدي سيعقد مؤتمراً استثمارياً في واشنطن، وسيزور شركات الطاقة في تكساس. أما الإشكالية فهي العجلة في ترتيب الزيارة، خصوصاً أن حكومة الزيدي لم تنتهِ بعد من وضع البرنامج الحكومي التفصيلي، فالبرلمان منح الزيدي ستين يوماً لوضع برنامج تفصيلي للمنهاج الذي أرسله، وستتزامن نهاية هذه الستين يوماً تقريباً مع زيارة السيد الزيدي في ١٥ من الشهر.

مداخلة الدكتور مصطفى السراي

أود أنْ أنطلق من أمرين، الأمر الأول هو سؤال: ماذا تريد الحكومة من أمريكا؟ وماذا يريد العراق من أمريكا؟ في عام ٢٠٠٨، عندما وُقّعت اتفاقية الإطار الاستراتيجي، كانت حكومة السيد المالكي تريد تحالفاً مع أمريكا، وبعد ثلاث سنوات، وبسبب ملف ٢٠١١ وسحب التحالف الأمريكي أو الانسحاب الأمريكي من العراق، ابتعدنا كثيراً عن أمريكا، وابتعد النهج السياسي العراقي تماماً عن النهج السياسي الأمريكي، وظهر عندنا

موضوع الفصائل وغيرها، والآن، إذا انسحب التحالف الأمريكي في ٣٠ أيلول، وبعد ٣٠ أيلول لم يُحل موضوع الفصائل، فكيف سنتعامل مع أمريكا؟ هذا ملف مهم جداً، وسؤال علينا أنْ نجيب عنه عراقياً. الأمر الثاني: هل المشكلة مع أمريكا مشكلة عراقية بالكامل، أم أنها نابعة من الواقع العراقي المقسم؟ هل لدى الأكراد مشكلة مع الأمريكيين؟ هل لدى السنة مشكلة مع الأمريكيين؟ الملفات التي يطرحها الأمريكيون، هل تعني الجميع؟ مثلاً ملف الفصائل، هل هو ملف شيعي فقط أم ملف عراقي عام؟ وهل لدى الإطار التنسيقي فعلاً رؤية لهذه المشكلات الشيعية مع أمريكا؟ وهل لديه رؤية في تفويض الحكومة بشكل كامل لكي تتحدث برؤية عراقية تبني لعراق وأمريكا مستقبلاً جديداً جداً، ما بعد حكومة السيد الزيدي وما بعد حكومة ترامب؟ أعتقد أنَّ الأمريكيين اليوم يريدون من العراق أنْ يكون أكثر قدرة على إدارة الاستقرار، لا أكثر قدرة على إدارة الأزمات، وعليه أن يحول ملف الإصلاح الداخلي من مطلب عراقي فقط إلى ملف شراكة مع أمريكا، لا مجرد ملف يحصل فيه على دعم أمريكي، نحن حتى الآن نروّج لفكرة أنَّ ملف الإصلاح الداخلي هو ملف نريد من خلاله أنْ نحصل على دعم، لكن علينا أنْ نروّج له باعتباره ملف شراكة، أعتقد أنَّ هذه الرؤية الاستراتيجية مهمة جداً في تعاملنا مع أمريكا، وهي أسئلة يجب أنْ نجيب عنها.

مداخلة الدكتور عباس كاظم عبر الزوم

كما قلت، هناك دائماً تساؤل: هل ستنجح الزيارة؟ الزيارة ستنجح كما نجحت الزيارات التي قبلها. الأمريكيون إذا لم تكن لديهم رغبة أو حرص في إنجاح الزيارة، لما وجّهوا الدعوة أصلاً، لكن السؤال الحقيقي هو المتابعة بعد الزيارة. هنا تضيع الفرص، لذلك أتصور أنَّ الحكومة الحالية، إذا أرادت أنْ تكون لديها قدرة على جعل هذه الزيارة ناجحة، ليس فقط في لحظتها الآنية، بل فيما بعدها، فإنَّ مقياس النجاح الحقيقي سيكون ما سيحدث بعد هذه الزيارة. أعتقد أنه يجب أنْ يكون هناك تفاوض واضح، لذلك أود أنْ أتحدث عن الأوراق التفاوضية، كما قلت، وكما تفضل الزملاء، الموضوع الواضح جداً هو العلاقة مع إيران، الملف العراقي منذ فترة طويلة جداً أصبح ملحقاً بملف إيران، حتى في الخارجية الأمريكية، كان هناك مكتب للعراق لفترة طويلة منذ إدارة ترامب الأولى، ثم جُمع هذا المكتب مع مكتب إيران ووضع تحت نائب مساعد وزير خارجية معني بالدولتين، فُصل هذان

المكتبان لفترة قصيرة، ثم أُعيد دمجهما، واليوم لدينا مكتب العراق وإيران، فالخارجية الأمريكية اليوم مفرغة من ناحية العراق؛ لا يوجد كادر حقيقي وواقعي يتعامل مع العراق، التعامل مع العراق اليوم يتم من خلال المبعوثين، وهذا أيضاً موضوع مهم جداً يجب النظر إليه. الملفات وأوراق التفاوض يجب أنْ تأتي من الأحاديث والزيارات المتبادلة لمبعوثي الرئيس ترامب إلى الحكومة العراقية، هذا هو ما سيحدد الأجندة، أما الخارجية الأمريكية فعملها الآن كلاسيكي على ملفات مستدامة، لكنها ليست ذات أهمية كبيرة في اللحظة الحالية، لذلك يجب الالتفات إلى هذا الأمر. أعتقد أنَّ مسألة السلاح، ومسألة الفصائل، ومسألة الشركات والعقود، هي الأمور المهمة، أما مسألة الفساد فهي بعيدة وقليلة الأهمية بالنسبة للولايات المتحدة، لأنها مسألة داخلية ولا تعنيها كثيراً مباشرة، لكن حصر السلاح، ومسألة الشركات والعقود كمسألة رمزية، هي ملفات مهمة، فالشركات الأمريكية تستطيع أنْ تعيش في عالم واسع من دون العراق، لكن رمزية وجود موطئ قدم للشركات الأمريكية في العراق تؤثر كثيراً في نظرة الرئيس ترامب ونظرة إدارته. مسألة السلاح والفصائل، ومسألة الشركات والعقود، هي قضايا تختلف عن العناوين العامة مثل مكافحة الفساد أو الإصلاح الإداري، لكن في الوقت نفسه، فإن وجود الشركات الأمريكية في العراق يحمل دلالة رمزية مهمة، فالشركات الأمريكية قادرة على العمل في مختلف أنحاء العالم، إلا أن توسع حضورها في العراق يُعد مؤشراً مهماً في نظر صانع القرار الأمريكي، وفي نظر الرئيس ترامب تحديداً، فنجاح الشركات الأمريكية واستقرار أعمالها في العراق يمثلان رسالة إيجابية بشأن طبيعة العلاقة ومستقبلها، ويعكسان مستوى الثقة المتبادلة بين الجانبين.

مداخلة الدكتور منتصر الحسناوي

أشكر ملتقى بحر العلوم، والسيد إبراهيم بحر العلوم، والسيد علي الغريفي، والسادة الحاضرين، على هذه الاستضافة. على الرغم من جلد الذات الذي اعتدناه دائماً في وسائل الإعلام تجاه الحكومة العراقية والحكومات العراقية المتعاقبة، وما اعتدناه من نظرة سلبية، إلا أننا اليوم في وضع أفضل، خاصة في ظل الوضع الإقليمي وما شهدته المنطقة من صراعات، وبكل الأحوال، فإنَّ وضع العراق اليوم أفضل، وأعتقد أنَّ الفرصة المتاحة أمام دولة رئيس الوزراء هي فرصة يمكن استثمارها، وهذا ما تعمل عليه السياسة العراقية بوضوح، وأعتقد أنَّ

هذا الاجتماع جزء من مسار يمكن أنَّ يقود إلى إنجازات أكبر للعراق. فيما يتعلق بالأجندة، أعتقد أنها موضوعة بشكل أو بآخر، ومخطط لها، ونتمنى لها الاستدامة، لكن هذه الاستدامة تحتاج حقيقةً إلى دبلوماسية ثقافية، وهنا أركز على هذا الموضوع المهم، نحن يمكن أنْ نبرم اتفاقات، ويمكن أنْ نفتح أبواب الاستثمار، لكن إذا لم نستثمر ثقافياً في إقناع المجتمع، سواء المجتمع الداخلي أو الخارجي، فقد نواجه اعتراضات ومظاهرات وإشكاليات؛ لأننا لا نتعامل مع هذه الملفات على مستوى القرار الاستراتيجي فقط، بل يجب أن نتعامل معها أيضاً على مستوى القرار الثقافي القادر على إقناع المجتمع، يجب أنْ يفهم مجتمعنا إلى أين نتجه، وما هي توجهاتنا، خاصة في ظل السلبية الكبيرة في وسائل الإعلام، حيث نجلد ذاتنا دائماً ونظهر وكأننا في حالة سلبية مستمرة، لا في حالة إيجابية. وهناك مسألة ثانية مهمة جداً، وهي أنَّ الحكومات السابقة شهدت بوادر للاستثمار في الجالية العراقية الموجودة في أمريكا، لكنها لم تُستثمر بشكل جدي، كانت هناك اجتماعات ولقاءات مع الجالية، وكانت تُستثمر إعلامياً في كل حكومة، لكن على أرض الواقع لم نرَ استثماراً حقيقياً لها، أتمنى أن تكون هذه نقطة مهمة في هذا اللقاء.

مداخلة الدكتور سعد سلوم

سأستفيد من النقطة التي ذكرها الدكتور منتصر، أنا أدرّس مادة دبلوماسية الدياسبورا لطلبة الدكتوراه في العلوم السياسية، وهي أيضاً جزء من عملنا في مؤسسة مسارات خلال عشرين سنة، لأننا لا نعمل على التنوع داخل العراق فقط، بل على التنوع خارج العراق أيضاً، ذكر المتحدث الرسمي باسم الحكومة العراقية، الدكتور العبودي، قضية السيادة، الشتات هو أصل سيادي للدولة، هل نستثمر عمقنا البشري في الولايات المتحدة أم نتركه مجرد كتلة ديمغرافية معزولة عن القرار الوطني؟ فهذا أصل سيادي نحتاج إلى استثماره؛ أصل سيادي استراتيجي غير مفعل، وقوة ناعمة تمتلك مفاتيح التكنولوجيا والقرار العلمي، من وجهة نظري، هي الأداة الأسرع لانتزاع السيادة التقنية، فالسيادة لا تُنتزع فقط بالقوات، وإنما أيضاً بالتقنيات، وعندما ننتزع هذه السيادة من حيز الاحتياج وننقلها إلى حيز الإدارة، يصبح الشتات أصلاً سيادياً.

يجب أنْ نفكر بالدياسبورا خارج الجو المسيطر على هذه الندوة اليوم، وهو جو إدارة الأزمة، وخارج التفكير التقليدي، مع احترامي لزملائنا في وزارة الخارجية، الذين يفكرون في إطار دبلوماسية تقليدية، ومع احترامي لأصدقائنا في الولايات المتحدة، وأنا زرت الولايات المتحدة أكثر من عشرين مرة خلال العشرين سنة الماضية، فنحن لا نتحدث عن جاليات تعيش على هامش المجتمع الأمريكي، لدينا نخب تدير مفاصل حساسة في وادي السيليكون وفي المؤسسات الاستراتيجية، يجب أنْ نستثمرها معرفياً، فهذه الكفاءات الموجودة في وادي السيليكون تعمل في كبريات شركات الذكاء الاصطناعي، وهؤلاء هم الذين يكتبون خوارزميات المستقبل، عندما تذهب الحكومة إلى التعاقدات الكبرى مع شركات الطاقة والذكاء الاصطناعي، فإن مستشار التقنية الموثوق هو العراقي – الأمريكي، من وجهة نظري، هو الذي يحمي مصالحنا من عقود قد تكون مجحفة أو لا تتوافق مع واقعنا.

ثانياً، هناك قضية قوة الضغط، أو اللوبي، ولايات مثل ميشيغان تشكل فيها الجالية ثقلاً انتخابياً ومنصة مهمة، برأيي، في الزيارة الرسمية لدولة رئيس الوزراء، يجب أنْ تتحول اللقاءات من مجرد بروتوكولات إلى ورش عمل استراتيجية، نحتاج إلى تحويل الجالية من حالة عاطفية تجاه العراق إلى لوبي فكري يمارس ضغطاً ناعماً في مراكز صناعة القرار.

لدي ثلاث أفكار أساسية يمكن العمل عليها:

أولاً: نحتاج إلى استراتيجية ارتباط مؤسسي، وهذه تتطلب ورشاً أخرى، ينبغي تأسيس قاعدة بيانات تخصصية بإشراف مباشر من الأمانة العامة لمجلس الوزراء، ليس لغرض استقطاب الخبرات وتشغيلها في الحكومة العراقية فقط، بل لغرض التشبيك الاستشاري في مشاريع الطاقة والتحول الرقمي، هذه نقطة أراها في غاية الأهمية. **ثانياً:** الاستثمار المعرفي المشترك، أقترح إطلاق صندوق استثماري يجمع بين الحكومة العراقية وكبار الممولين من أبناء الجالية، يركز على تمويل الشركات الناشئة في بغداد، المطلوب ليس الأموال فقط، بل أنْ تكون العقول المهاجرة مرشدين وموجهين، لا مجرد رؤوس أموال، أتمنى أنْ يفهم الاقتصاديون هذه الفكرة جيداً. **ثالثاً:** نحتاج إلى دبلوماسية المسار الثاني، كنا نتحدث عن دبلوماسية المسار الثاني، لكن عملياً لم تفكر الحكومات المتعاقبة بها بما يكفي، نحتاج إلى تشكيل مجلس استشاري من الدياسبورا، وقد قدمت ورقة إلى دولة رئيس الوزراء السابق محمد شياع السوداني تتضمن تفاصيل هذا المقترح، وليست مجرد أفكار نظرية، فكل مفاتيحها موجودة في الورقة. هذا المجلس الاستشاري يرافق الوفود الحكومية في أي زيارة إلى واشنطن وغيرها من الولايات، ويعمل كفريق تدقيق أمني وتقني وقانوني، يضمن أنْ تحقق مخرجات أي اتفاقية استثمارية أقصى منفعة للعراق.

مداخلة الدكتور عمر الشيخلي

توقفت عند كلام السيدة الأمريكية حين قالت إنَّ الزيارة يمكن أنْ تؤسس لعلاقة اقتصادية جديدة، لذلك أجريت بحثاً سريعاً وبسيطاً عن الموضوع، فوجدت أنَّ الأجندة المالية والاقتصادية للزيارة المقبلة موجودة بالفعل في عدة مواقع، وتتركز على ثلاثة محاور رئيسية: **الأول:** النمو الاقتصادي والاستثمار. **الثاني**: التكامل الأمني. **الثالث**: الدبلوماسية والحوكمة الإقليمية. وهذا يعني أن الزيارة في أساسها زيارة ذات طابع اقتصادي واضح، كما أنَّ ما جرى قبل ثلاثة أيام بشأن شركة شيفرون يؤشر إلى هذا التوجه، ومن وجهة نظري البسيطة، يبدو أنَّ هناك توجهاً واضحاً نحو الملف الاقتصادي.

مداخلة السفير ضبيان شمام

شكراً جزيلاً على الدعوة الكريمة من مؤسسة بحر العلوم الخيرية، ولي الشرف بالحضور والمساهمة بهذه المداخلة بعد الاستماع إلى مجموعة من المداخلات. لا أحد ينكر أنَّ النافذة الاقتصادية هي من أفضل السبل لتعميق العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، لكن في الوقت نفسه، هل يمكن تصور الدخول في شراكة مع الولايات المتحدة من دون البحث في شكل العلاقة الأمنية؟ ألا يمكن أنْ تكون هناك رؤية تسير بالتوازي بين الاقتصاد والأمن؟ منذ متى تقيم الولايات المتحدة شراكات في منطقة حساسة مثل الشرق الأوسط، وفي دولة مثل العراق، من دون أنْ تنظر إلى شكل العلاقة الأمنية؟ خصوصاً أنه قيل إنَّ وجود القوات الأمريكية لأغراض قتالية سينتهي بعد ٣٠ أيلول، ألا ينبغي أنْ نسأل كيف يفكر صانع القرار الأمريكي تجاه هذه الرؤية؟ وهل

يبحث عن ضمانات تتعلق بشكل العلاقة الأمنية؟ **النقطة الثانية**، أتوقع أنْ يرافق السيد رئيس الوزراء في زيارته إلى الولايات المتحدة وفد من رجال الأعمال، وأنْ تكون هناك أجندة حقيقية تبحث تفاصيل هذه الزيارة، وهناك نافذة أخرى مهمة، وهي مسألة تحذيرات السفر التي تضعها دول العالم تجاه العراق، وكثير من الدول تعتمد على الإرشادات الأمريكية في تحديد مستوى تحذيرات السفر، لذلك فإن التواصل الحقيقي والمستمر مع الولايات المتحدة، ووضع خارطة طريق لرفع أو تخفيف تحذيرات السفر، ستكون له نتائج تنعكس على مواقف بقية دول العالم أيضاً.

سعادة وكيل وزارة الخارجية: السيد محمد حسين بحر العلوم

شكراً أخي الدكتور إبراهيم على هذه الفرصة، وحقيقةً أشكر هذا الجهد الطيب الذي نسق بين مكتبكم والمكتب الإعلامي للسيد رئيس الوزراء، لتسليط الضوء على زيارة السيد رئيس الوزراء القادمة إلى واشنطن، وطرح التحديات التي تقابل وتواجه الحكومة العراقية، من أجل نقل العلاقة الأمريكية – العراقية إلى فضاءات إيجابية. حقيقةً أنا في حيرة من أمري: هل أتكلم بصفتي مسؤولاً أم بصفتي مواطناً عراقياً لأقول رأيي؟ لكن الواجب يحتم عليّ أنْ أدافع عن جهود الحكومة العراقية، وبالذات وزارة الخارجية العراقية. الحكومة العراقية ليست اللاعب الوحيد في الدولة العراقية، الحكومة العراقية تنفذ السياسة الداخلية التي تنظمها الكتل السياسية التي تفوز في الانتخابات وتشكل هذه الحكومة، وهذا تحدٍّ كبير جداً، وعلى مسار كل الحكومات العراقية التي نشأت من عام ٢٠٠٦ إلى هذا اليوم، هناك ارتباك داخلي، وعلينا أنْ نعترف بهذه الحقيقة، هذا الارتباك الداخلي لم يمنح الحكومة العراقية المساحة الكبيرة لتنفيذ ما تتطلع إليه نحو بناء سياسة عراقية ودبلوماسية عراقية ناجحة.

أنا لا أقبل القول أنَّ الدبلوماسية العراقية خاملة أو نائمة، بالعكس، ليست نائمة، لكن الدبلوماسية العراقية ليست عصا سحرية تستطيع أنْ تنقل العراق من حال إلى حال آخر، الدبلوماسية العراقية هي تنفيذ لما يجري في الداخل، وكما يقال، فإن السياسة الخارجية العراقية هي انعكاس للسياسات الداخلية التي تجري في البلد.

التحديات التي واجهت الحكومات العراقية السابقة كثيرة جداً: الأمن، الإرهاب، الفساد، السلاح غير المنضبط، إلى آخره، لكن أمامنا فرصة واحدة ومهمة جداً، وهي أنْ نستغل هذه الأزمة الأخيرة لمصلحة العراق، هناك متغيرات جيوسياسية، والعالم كله يتطلع إلى ما سيكون عليه الفضاء السياسي القادم في المنطقة، وهنا أمامنا فرصة كبيرة، إذا استوعبتها الديناميكيات الداخلية في العراق وتعاونت مع الحكومة العراقية لنقل هذه السياسة وهذه التطلعات نحو المستقبل.

وزارة الخارجية هي في خدمة السياسة الداخلية، وما يتعلق بالمهجر صحيح؛ هناك قطاع عراقي كبير يمكن أن يُستثمر، لكن هناك أيضاً بيروقراطية كبيرة داخل العراق تواجه هؤلاء الذين يعيشون في المهجر، أستذكر هنا ثلاث مناسبات قامت بها السفارة العراقية في بريطانيا، وكانت ناجحة جداً، لكن ماذا حدث بعدها؟ هل كانت هناك متابعات داخل العراق؟ لا، أبداً، كانت العملية استثماراً إعلامياً وإظهاراً لقدرة العراق في الخارج، لكن المشكلة هي غياب المتابعة في الداخل، هناك مشكلة كبيرة لدينا في الداخل في تهيئة الإمكانيات الكبيرة.

العراق أمام فرص كبيرة جداً منذ عام ٢٠٠٣ إلى هذه اللحظة، والعالم كله يريد النجاح للعراق، من دون استثناء، في اليومين الماضيين كنا في زيارة إلى تركيا لفتح صفحة جديدة في العلاقات مع الجارة التركية فيما يتعلق بالطاقة، هناك فرص كبيرة جداً أمامنا، العراق لديه فرص كبيرة جداً ليكون عامل توازن في المنطقة، حرب الأيام الأخيرة كانت تحدياً كبيراً جداً أمام الحكومة العراقية، وهذا التحدي الكبير يجب أنْ يستفيد منه السيد رئيس الوزراء، لكي يستثمره في المرحلة القادمة لإنقاذ البلد ووضعه على سكة المسار الصحيح، والاستفادة من العلاقات الدولية المتاحة للعراق.

ما عمله في الأيام الأخيرة في محاربة الفساد، وما قدمه خلال الأسابيع الماضية من حديث جريء عن حصر السلاح بيد الدولة، هي خطوات إيجابية كبيرة جداً، علينا أنْ نستثمرها ونتابعها، لإقناع الداخل العراقي والمجتمع الدولي بأنَّ العراق يسير على خط إيجابي من أجل تركيز إرادة الدولة في علاقتها مع المجتمع الدولي، فعلاقة العراق مع دول الجوار مهمة جداً، في فترة ماضية تدهورت العلاقات العراقية – العربية تدهوراً كبيراً، ولم يكن بيد وزارة الخارجية وحدها ترميمها، فالعالم لا يستطيع أنْ يسمع الكثير من الرسائل من دون تنفيذ.

في حرب المئة يوم كانت البوصلة ضائعة في العراق، أين موقع العراق في هذه الحرب؟ هل نواجه الجار؟ أم نواجه التحالف؟ أم نواجه المجتمع الدولي؟ لم يكن لدينا قرار واضح، إذن، المشكلة داخلية يا إخواني. هي مشكلة داخلية، وعلينا أن نرممها وأن نعيرها اهتماماً كبيراً من أجل مصلحة العراق.

العراق لديه فرص كبيرة جداً، اقتصادياً وثقافياً واجتماعياً، وقد أشار أحد الإخوة إلى ما يتعلق بتحذيرات السفر إلى العراق، نحن ننادي بأنَّ الوضع العراقي آمن، لكن في الحقيقة هناك مشكلات، لم نستطع أنْ نقنع المجتمع الدولي بالأمان، الاختطاف، استهداف البعثات الدبلوماسية، استهداف الشركات الاقتصادية؛ أين الأمان؟ هذه مسؤولية وتحديات كبيرة، والحكومة وحدها ليست قادرة على تجاوزها من دون أنْ تدعمها المؤسسة السياسية في العراق.

بغداد _ قاعة ملتقى بحر العلوم للحوار

السبت ٤ تموز ٢٠٢٦

خاتمة الندوة

خلصت الندوة الحوارية الموسومة **(العلاقات العراقية–الأمريكية: من إدارة الأزمات إلى بناء المصالح؛ رؤية استشرافية على ضوء زيارة رئيس الوزراء إلى واشنطن)** إلى أن العلاقات بين العراق والولايات المتحدة تقف أمام مرحلة انتقالية تتطلب تجاوز الصيغة التقليدية التي حصرتها، طوال السنوات الماضية، في التعاون الأمني ومكافحة الإرهاب، نحو شراكة مؤسساتية متعددة المسارات تستند إلى المصالح الوطنية المتبادلة. وقد أظهرت المداخلات أن نجاح هذا الانتقال يظل مرتبطاً بقدرة الدولة العراقية على ترسيخ سيادتها، واحتكار القرارين السياسي والأمني، وحصر السلاح بيد المؤسسات الرسمية، وإنفاذ القانون، وإغلاق منافذ الالتفاف على العقوبات وتهريب الأموال، بما يعزز الثقة الدولية ويوفر بيئة مستقرة للاستثمار والتعاون طويل الأمد.

وأكدت المناقشات أن إنهاء التزام التحالف الدولي لا يعني إنهاء التعاون الأمني مع الولايات المتحدة، وإنما إعادة تنظيمه ضمن علاقات ثنائية رسمية تشمل التسليح والدفاع الجوي والأمن السيبراني وحماية المعلومات ومواجهة التهديدات الإرهابية العابرة للحدود. وفي المقابل، شدد المشاركون على ضرورة توسيع القاعدة الاقتصادية للعلاقة، ونقل الاستثمار الأمريكي من القطاعات النفطية المحدودة الأثر الاجتماعي إلى قطاعات الإنتاج والخدمات والسياحة والتكنولوجيا والطاقة، وربط الزيارة بمشروعات استراتيجية ملموسة، وفي مقدمتها طريق التنمية، وصندوق التنمية، وتنويع منافذ تصدير النفط وخزنه.

كما أبرزت الندوة أهمية استناد التفاوض إلى استراتيجية الأمن القومي العراقي واتفاقية الإطار الاستراتيجي لعام ٢٠٠٨، وإيجاد آليات مؤسساتية لمتابعة نتائج الزيارة، وإشراك القطاع الخاص ومراكز التفكير والكفاءات العراقية في المهجر. وأكدت أن تحولات المنطقة تتيح للعراق فرصة للتموضع بوصفه دولة ذات سيادة وفاعل توازن، شرط أن يبني علاقاته الخارجية على المصالح المتبادلة لا على الاستقطابات المحورية. وبذلك، لا تمثل زيارة واشنطن غاية دبلوماسية بحد ذاتها، بل اختباراً لقدرة العراق على تحويل التوافق الداخلي والفرص الإقليمية إلى سياسة تفاوضية متماسكة، تنقل العلاقة من الاستجابة للأزمات إلى بناء شبكة مستدامة من المصالح والمؤسسات والالتزامات المشتركة.

يرى الملتقى أن المرحلة المقبلة ينبغي أن تؤسس لعلاقة متوازنة تنظر إلى العراق بوصفه دولة كاملة السيادة وشريكاً فاعلاً في النظامين الإقليمي والدولي، لا ساحة للتنافس بين القوى أو أداة لإدارة صراعات المنطقة، وبما يضمن استقلال قراره الوطني وانفتاحه المتوازن على جميع شركائه الدوليين والإقليميين، ويتطلب تحقيق هذه الرؤية أن يستكمل العراق بناء مؤسسات الدولة القادرة على احتكار القرار السياسي والأمني، وإنفاذ القانون، وحصر السلاح ضمن الأطر الدستورية، ومكافحة الفساد، وتطوير الإدارة العامة والبيئة الاستثمارية. فامتلاك الدولة لقرارها وتعزيز الثقة بمؤسساتها يمثلان المدخل الأساسي للانتقال بالعلاقة مع الولايات المتحدة من التعاون الأمني المحدود إلى شراكة اقتصادية وتنموية أوسع. وفي المقابل، ينبغي للسياسة الأمريكية أن تتجاوز مقاربة العراق من زاوية الأمن ومكافحة الإرهاب، وأن تدعم استقراره المؤسسي وتنميته الاقتصادية من خلال الاستثمار ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات والتعاون في التعليم والبحث العلمي والطاقة والأمن السيبراني والتحول الرقمي.

توصيات الندوة

١. **ترسيخ سيادة الدولة واستكمال إصلاح المنظومة الأمنية:** أن نجاح أي تحول في العلاقات العراقية–الأمريكية يظل مرهوناً بترسيخ سيادة الدولة العراقية عبر احتكارها الكامل للقرارين السياسي والأمني، وحصر السلاح بيد المؤسسات الدستورية، واستكمال إصلاح القطاع الأمني وإنفاذ القانون.

٢. **الانتقال إلى شراكة اقتصادية واستثمارية شاملة:** إعادة توجيه العلاقات الثنائية نحو الاقتصاد والاستثمار والتكنولوجيا والطاقة، من خلال تشجيع الشركات الأمريكية على الاستثمار في القطاعات الإنتاجية والخدمية والسياحية والرقمية، وعدم حصر التعاون في قطاع النفط.

٣. **اعتماد التفاوض المؤسسي القائم على المرجعيات الوطنية:** ضرورة أن تستند المفاوضات العراقية مع الولايات المتحدة إلى وثائق الدولة الرسمية، وفي مقدمتها **استراتيجية الأمن القومي العراقي–2025 (2030)** و**اتفاقية الإطار الاستراتيجي لعام ٢٠٠٨**، مع تشكيل فرق تفاوضية متخصصة تضم مختلف المؤسسات الحكومية والخبرات الوطنية.

٤. **دعم المشاريع الاستراتيجية وتعزيز أمن الطاقة:** منح أولوية وطنية للمشروعات الاستراتيجية الكبرى، ولا سيما **مشروع طريق التنمية**، وربطه باستثمارات إقليمية ودولية، مع تنويع منافذ تصدير النفط، وتطوير البنية التحتية للطاقة، وإنشاء بدائل استراتيجية لتخزين الصادرات النفطية.

٥. **تعزيز التموضع الإقليمي للعراق بوصفه دولة توازن:** انتهاج سياسة خارجية تستند إلى المصالح الوطنية والسيادة الكاملة، وتوظيف التحولات الإقليمية لتعزيز موقع العراق بوصفه جسراً للتعاون الإقليمي وشريكاً في تحقيق الاستقرار والتنمية، مع توسيع مجالات التعاون مع الولايات المتحدة ودول الخليج وتركيا والشركاء الإقليميين.

٦. **توظيف الكفاءات العراقية في المهجر والدبلوماسية الناعمة:** بتفعيل دور الكفاءات العراقية المقيمة في الخارج، ولا سيما في الولايات المتحدة، عبر إنشاء منصات مؤسسية للتواصل معها، والاستفادة من خبراتها في التكنولوجيا والاستثمار والبحث العلمي وصنع السياسات، إلى جانب تعزيز الدبلوماسية الثقافية والإعلامية.

٧. **بناء توافق وطني داعم للسياسة الخارجية:** أن نجاح أي تفاوض خارجي يتطلب وجود جبهة داخلية متماسكة، الأمر الذي يستدعي تعميق الحوار الوطني بين القوى السياسية، وتوفير دعم سياسي واضح لبرامج الإصلاح، ومكافحة الفساد، وحصر السلاح.

٨. **إنشاء آلية وطنية لمتابعة وتنفيذ مخرجات الزيارة:** إنشاء لجنة وطنية عليا تضم ممثلين عن رئاسة الوزراء والوزارات والهيئات المعنية، تتولى متابعة تنفيذ ما ينتج عن زيارة رئيس الوزراء إلى واشنطن، ووضع جداول زمنية ومؤشرات أداء واضحة، وإعداد تقارير دورية لتقييم مستوى الإنجاز، بما يضمن تحويل التفاهمات السياسية إلى نتائج عملية وشراكات اقتصادية وتنموية مستدامة، ويحول دون تكرار تجارب الاتفاقات غير المنفذة في المراحل السابقة.

رؤية ملتقى بحر العلوم للحوار لمستقبل العلاقات العراقية–الأمريكية

يرى ملتقى بحر العلوم للحوار أن العلاقات العراقية–الأمريكية تقف أمام فرصة تاريخية لإعادة تعريف أسسها بما يتوافق مع التحولات التي يشهدها العراق والمنطقة والنظام الدولي، بحيث تنتقل من نموذج إدارة الأزمات والاستجابات الظرفية إلى نموذج الشراكة الاستراتيجية المستدامة القائمة على المصالح المتبادلة والاحترام الكامل لسيادة العراق واستقلال قراره الوطني. ومن هذا المنطلق، فإن مستقبل هذه العلاقة ينبغي ألا يُختزل في الاعتبارات الأمنية أو العسكرية، بل يتجه نحو بناء منظومة تعاون متكاملة تشمل الاقتصاد، والطاقة، والاستثمار، والتكنولوجيا، والتعليم، والبحث العلمي، والتحول الرقمي، والأمن السيبراني، والتغيرات المناخية، وتنمية الموارد البشرية، بما يجعل المصالح المشتركة الضامن الحقيقي لاستقرار العلاقة واستمرارها.

ويؤمن الملتقى بأن نجاح هذه الرؤية يرتبط، قبل كل شيء، بقدرة الدولة العراقية على استكمال مشروعها الوطني في ترسيخ سيادة القانون، وتعزيز كفاءة المؤسسات، وحصر السلاح بيد الدولة، ومكافحة الفساد، وتوفير بيئة سياسية واقتصادية مستقرة وقادرة على استقطاب الاستثمارات والشراكات الدولية. وفي المقابل، فإن الولايات المتحدة مطالبة بتبني مقاربة أكثر شمولاً تجاه العراق، تنظر إليه بوصفه شريكاً استراتيجياً فاعلاً في استقرار المنطقة، لا باعتباره ساحة لإدارة التوازنات الإقليمية أو معالجة الأزمات الأمنية فحسب.

كما يرى – الملتقى – أن الموقع الجيوسياسي للعراق، وموارده الاقتصادية، وعمقه الحضاري، يؤهلانه ليكون جسراً للتعاون الإقليمي والدولي، ونقطة التقاء للمصالح الاقتصادية وممرات التجارة والطاقة، الأمر الذي يتطلب بناء شراكات طويلة الأمد تستند إلى المؤسسات والاتفاقيات الاستراتيجية، وتتجاوز ارتباطها بالأشخاص أو بتغير الإدارات السياسية في البلدين. وانطلاقاً من ذلك، يؤكد ملتقى بحر العلوم للحوار أن مستقبل العلاقات العراقية–الأمريكية ينبغي أن يُبنى على قاعدة **شراكة متوازنة، وسيادة راسخة، ومصالح متبادلة، ومسؤولية مشتركة**، بما يسهم في ترسيخ أمن العراق واستقراره، وتعزيز دوره الإقليمي، وتحويله إلى دولة فاعلة في صناعة التوازنات الإقليمية والدولية، وشريك موثوق في تحقيق التنمية والسلام والازدهار المشترك.